



جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريبرج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

العنوان:

رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الجبائي

تحت إشراف الأستاذ:

بزة صالح


من إعداد الطالبتين:

مناصرية سميرة

زبيري جهيدة

السنة الدراسية 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

A decorative floral element consisting of a central flower with several petals and leaves, positioned at the top left of the calligraphic text.

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى،

الحمد والشكر لله عزوجل الذي يسر لنا طريق العلم ووفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع. لايسعنا ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير الى الأستاذ المشرف والمرشد " الدكتور بزة صالح" على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى توجيهاته وحرصه المستمر.

كما نشكر الأساتذة: عبد الواحد نسيمية، مهديد فاطمة الزهراء، خوضري رشيد على توجيهاتهم ونصائحهم القيمة طيلة فترة التحضير.

ونشكر أيضا موظفي قطاع الضرائب الذين قدموا لنا يد العون والمساعدة اللازمة لإتمام هذا العمل.



الإهداء

إلى من يتمنى

لنا الخير

جهيدة

سميرة



هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على رقمنة الإدارة الجبائية وأهميتها، ومدى مساهمتها في زيادة التحصيل الجبائي من عدمه، من خلال الحد من مختلف أشكال التهرب الضريبي باعتبار الضرائب أهم الموارد المالية للخزينة العمومية، وهذا بالاعتماد على نظام معلوماتي جبائي ناجح يساهم في تحسين الفعالية والشفافية ونوعية الخدمات المقدمة.

واعتمدنا في الجانب التطبيقي على دراسة عينة من موظفي قطاع الضرائب متبعين المنهج التحليلي في جميع البيانات والمعلومات والمعطيات المرتبطة بموضوع الدراسة، حيث استخدمنا استمارة الاستبيان وتم توزيع على عينة الدراسة في مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج. وتوصلنا في الختام إلى أن رقمنة الإدارة الجبائية تساهم بشكل مباشر في رفع الإيرادات الضريبية عن طريق إدخال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في النظام الضريبي.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الإدارة الجبائية، الإدارة الالكترونية، التحصيل الجبائي، التهرب الضريبي

Abstract:

This study aimed to identify the digitization of the tax administration and its importance, and the extent of its contribution to increasing tax collection or not, by reducing various forms of tax evasion, considering taxes the most important financial resources of the public treasury, by relying on a successful tax information system that contributes to improving efficiency, transparency and the quality of presentation services.

In the practical aspect, we relied on the study of a sample of tax sector employees, following the analytical approach in all data, information and data related to the subject of the study.

In conclusion, we concluded that the digitization of the tax administration contributes directly to raising tax revenues, by introducing information and communication technologies into the tax system.

الفهارس

III	شكر وتقدير	5
IV	الإهداء	7
V	الملخص	7
VI	الفهارس	24
أ	مقدمة	37
5	الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات وأدبيات الدراسة تمهيد:	37
7	المبحث الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة	37
7	المطلب الأول: رقمنة الإدارة الجبائية	38
24	المطلب الثاني: التحصيل الضريبي	39
37	المبحث الثاني: الدراسات السابقة	41
37	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	42
38	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	43
39	المطلب الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	44
41	خلاصة:	45
42	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	50
43	تمهيد:	50
44	المبحث الأول: تقديم وعرض المؤسسة محل الدراسة	51
44	المطلب الأول: تعريف مركز الضرائب وتأسيسه	51
45	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	50
50	المبحث الثاني: مراحل إعداد استمارة الدراسة الاستبائية	50
50	المطلب الأول: تحضير استمارة الاستبيان	51
51	المطلب الثاني: هيكل استمارة الاستبيان	54
54	المبحث الثالث: الدراسة الاحصائية الوصفية لعناصر الاستبيان	

54	المطلب الأول: اختبار الصدق والثبات
58	المطلب الثاني: عرض وتحليل المعلومات الشخصية
63	المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة
68	خلاصة:
69	الخاتمة
73	قائمة المراجع
77	الملاحق

قائمة الجداول

16	الجدول رقم 1: عدد مرات تصفح الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية
29	الجدول رقم 2: الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنوات (المبالغ بآلاف دج)
39	الجدول رقم 3: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
51	الجدول رقم 4: يبين الصورة النهائية الاستبيان
51	الجدول رقم 5: عدد الاستبيانات الموزعة، المستبعدة، والمستردة الصالحة للدراسة
54	الجدول رقم 6: اختبار درجة الثبات
55	الجدول رقم 7: توزيع فئات المتوسط الحسابي ودلالاتها لمقياس ليكارت الخماسي
58	الجدول رقم 8: توزيع العينة حسب الجنس
59	الجدول رقم 9: توزيع العينة حسب العمر
60	الجدول رقم 10: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي
61	الجدول رقم 11: توزيع العينة حسب الوظيفة
62	الجدول رقم 12: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية
63	الجدول رقم 13: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول
65	الجدول رقم 14: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني
66	الجدول رقم 15: نتائج تحليل الانحدار البسيط لعلاقة أثر الرقمنة على التحصيل الضريبي

قائمة الأشكال

17	الشكل رقم 1 : عدد مرات تصفح الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية
19	الشكل رقم 2: رمز موقع جبايتك

46	الشكل رقم 3: فرع المصلحة الرئيسية للتسيير
47	الشكل رقم 4: فروع المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث
47	الشكل رقم 5: فروع المصلحة الرئيسية للمنازعات
48	الشكل رقم 6: مصالح القباضة
58	الشكل رقم 7: توزيع العينة حسب الجنس
59	الشكل رقم 8: توزيع العينة حسب العمر
60	الشكل رقم 9: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي
61	الشكل رقم 10: توزيع العينة حسب الوظيفة
62	الشكل رقم 11: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

فهرس الملاحق

78	ملحق رقم 1: التصريح الجبائي
79	ملحق رقم 2: ملحق نموذج التسجيل
80	ملحق رقم 3: الاستبيان
84	ملحق رقم 4: مخرجات معالجة البيانات المجمعة عن طريق الاسبيان بإستعمال برنامج SPSS

مقدمة

يشهد العالم اليوم تحديات كبيرة في ظل ثورة المعلوماتية والانترنت، مما يعكس التطور المتسارع في كافة المجالات، وتغير أنماط التعامل على مستويات مختلفة، وفتح آفاق واسعة لتطوير مختلف الإدارات، والعمومية منها، بالتحول من الأساليب التقليدية إلى تبني المفاهيم الحديثة وتغيير أنماط التعامل باستخدام تكنولوجيا رقمنة المعلومات والاتصال.

إن تطبيق الإدارة الالكترونية في مختلف دول العالم له تأثير كبير في رفع مستوى أداء الإدارة وتحقيق الكفاءة والفعالية في مختلف القطاعات، وعرفت من جهتها الجزائر محاولات عديدة لإنجاح عملية التحول إلى الإدارة الإلكترونية في شتى الميادين والقطاعات، سعيا منها لتحسين الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن، وعلى وجه الخصوص قطاع الضرائب، الذي يستخدم الأنظمة الالكترونية والتقنيات الحديثة في عملية التحصيل الضريبي، كونه يكتسي أهمية كبيرة في تحقيق أهداف السياسة المالية للدولة.

ولقد حظيت المديرية العامة للضرائب باعتبارها طرفا هاما في القطاع المالي، بالعديد من الإنجازات الفعلية في إطار مشروع رقمنة الإدارة الضريبية، من خلال رقمنة جميع العمليات الجبائية، والتشغيل الآلي لجميع الإجراءات ذات الصلة بفرض الضريبة والتحصيل الجبائي والرقابة الجبائية، لهذا سعت المديرية العامة للضرائب لاستحداث قنوات اتصال حديثة مع المكلفين بالضريبة، تتمثل أساسا في الموقع الالكتروني للمديرية للضرائب، والبوابة الالكترونية "جبائتك"، وتطمح من خلالها إلى تطوير عملية الرقابة الجبائية وزيادة الحصيلة الجبائية من خلال مكافحة جميع أشكال التهرب الضريبي وبالتالي إحداث إصلاح عام للنظام الجبائي.

أولا: إشكالية البحث

زادت أهمية قطاع الضرائب في الجزائر، خاصة بعد تدني مداخيل الدولة من الجباية البترولية، وبالتالي عدم القدرة على تغطية جميع النفقات العمومية، وهو الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية لإعادة النظر في قطاع الجباية وتوحيد الجهود نحو عصرنه وإعادة هيكلة مصالحه، من أجل زيادة الحصيلة الضريبية، وإعادة خلق الثقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية.

كما نشير إلى أن التطور الملحوظ الذي شهدته تكنولوجيا الإعلام والاتصال، واستخداماتها اللامحدودة على كافة الأصعدة، ودورها في تسهيل تحقيق الأهداف المرجوة، الأمر الذي أدى إلى تبني قطاع الضرائب استعمال وسائل تكنولوجيا الاتصال، من أجل عصرنه خدماته ورقمنة بعض العمليات، تماشيا مع التوحيد العام نحو عصرنه الإدارة العمومية.

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية المتمثلة في التساؤل الرئيسي التالي:
إلى أي مدى يمكن أن تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في زيادة الحصيلة الجبائية؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

. ماهو واقع تطبيق الرقمنة في الإدارة الضريبية؟

. ماهو واقع التحصيل الضريبي في الجزائر؟

. مامدى مساهمتها في زيادة الحصيلة الجبائية؟

ثانيا: فرضيات البحث

كإجابة مبدئية على تساؤلات الدراسة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية والتي سنحاول التأكد من صحتها من خلال دراسة كافة جوانب الموضوع:

تستخدم الإدارة الضريبية الرقمنة في مختلف تعاملاتها، لكنها ليس لديها الوسائل الكافية لذلك؛

تساهم الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي؛

اعتماد الرقمنة في الإدارة الجبائية أدى إلى زيادة التحصيل الضريبي.

ثالثا: أهمية الدراسة

يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة، حيث تعد رقمنة الإدارة الضريبية خطوة هامة لإضفاء الشفافية في التعامل مع شركاء قطاع الضرائب، من مواطنين ومؤسسات وهيئات عمومية أو خاصة، فهي تعد شرطا أساسيا في معادلة كسب الثقة بين هؤلاء الشركاء، ورفع مستوى التحصيل الضريبي، وتحقيق العدالة الجبائية.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

تتمثل أسباب اختيار موضوع البحث في أسباب شخصية وأخرى موضوعية، يمكن طرحها كالتالي:

- الأسباب الذاتية

- الميل الشخصي والاهتمام بالموضوع الرغبة في دراسته والتعرف على حيثيات، كونه موضوع العصر؛

- ارتباط موضوع البحث بتخصصنا-محاسبة وجباية معمقة- والرغبة في محاولة الربط بين الواقع العلمي

والجانب النظري فيما يتعلق بانعكاسات رقمنة النظام الجبائي في المساهمة في التحصيل الضريبي

- الأسباب الموضوعية
- الاهتمام المتزايد بالبحوث حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي مست كل الجوانب، وسيطرت عصر الرقمنة على كل القطاعات بما في ذلك قطاع الضرائب؛
- إبراز مدى تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مركز الضرائب لولاية برج بوعريبيج؛
- الطموح من أجل إثراء المكتبة الجامعية بالمعلومات حول موضوع، والطموح لجعله مرجعا للأبحاث المستقبلية .

خامسا: أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي :

- تسليط الضوء على أبعاد موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومحاولة فهمه، والإلمام بجميع المفاهيم المرتبطة به؛
- الوقوف على واقع تكنولوجيا المعلومات الاتصال المستخدمة في الإدارة الجبائية؛
- التعرف على الدور الذي تلعبه الرقمنة في الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي؛.
- التأكد من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة الإدارة الجبائية وتأثيرها على الإيرادات الضريبية.

سادسا: منهج الدراسة

- نظرا لطبيعة الدراسة والأهداف المسطرة، ومن اجل الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية والإلمام بكافة جوانب الموضوع، اعتمدنا على المناهج التالية:
- المنهج التاريخي : يظهر لنا من خلال السرد التاريخي لنشأة وتطور الرقمنة؛
- المنهج الوصفي التحليلي: حيث تم التطرق إلى مختلف المفاهيم الخاصة بالموضوع وشرح أبعادها، كونه المنهج الأنسب؛
- منهج دراسة الحالة: في الجانب التطبيقي من الدراسة وتتمثل في دراسة حالة مركز الضرائب برج بوعريبيج وتأثير الرقمنة على الحصيلة الجبائية.

سابعا: صعوبات الدراسة

- قلة المؤسسات الضريبية التي تعتمد على نظام الرقمنة؛
- نقص الوعي لدى كثير من الموظفين بأهمية الرقمنة وكذا نقص درايتهم بهذا الموضوع؛
- قلة المكاتب الجامعية على مراجع لها صلة مباشرة بالموضوع؛
- ندرة المراجع باللغة العربية مما جعلنا نلجأ للترجمة.

الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات وأدبيات الدراسة

تمهيد:

إن تقديم الخدمة العمومية على الوجه الأمثل في ظل الرقمنة يعد خيارا استراتيجيا أمام الحكومات، نظرا للتطور التكنولوجي الهائل، وقد اتجهت العديد من الحكومات إلى رقمنة المالية العامة بهدف تطوير آليات أكثر كفاءة لجمع الإيرادات العامة وإنفاقها، من أجل تحقيق وفرات مالية كبيرة بما يتماشى مع أهداف السياسة المالية، وهنا يظهر دور رقمنة قطاع الضرائب في زيادة كفاءة الأداء الضريبي، وجمع معلومات دقيقة وفورية.

سنتناول في هذا الفصل مبحثين:

- المبحث الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة
- المبحث الثاني: الإطار النظري لأدبيات الدراسة

المبحث الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

نتيجة للتطورات التكنولوجية الحديثة والانتشار السريع للإنترنت برزت عدة انعكاسات على طبيعة عمل المؤسسات، أجبرتها على التكيف ومواكبة هذه التطورات، والانتقال من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية وهذا بغرض تحسين جودة خدماتها من خلال تقليص الإجراءات وتبسيط نماذج العمل مما يضمن تحقيق الدقة والشفافية والسرعة في إنجاز الأعمال.

والإدارة الجبائية الجزائرية كغيرها من الإدارات تسعى إلى مواكبة هذه التطورات في مجال الإدارة، وهذا من خلال مختلف الخدمات الإلكترونية التي تقدمها للمكلفين لزيادة رضاهم وتحسين التزامهم الضريبية.

المطلب الأول: رقمنة الإدارة الجبائية

سعت أغلب الدول إلى تبني فكرة الإدارة الإلكترونية كمحاولة منها لتخفيف حدة المشكلات الناجمة عن الإدارة التقليدية، والجزائر بدورها أعطت أهمية لفكرة الإدارة الإلكترونية، وعملت على تطبيقها في مختلف القطاعات، ومن بين القطاعات التي اهتمت بها نجد الإدارة الضريبية.

الفرع الأول: ماهية رقمنة

تعتبر الرقمنة الضريبية وسيلة فعالة في تطوير النظام الجبائي، إذ تعتبر أحد الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل مواجهة التحولات الكونية المتسارعة، وبالتالي فرضت لتحسين جودة الخدمات الضريبية، واستخدام البيانات العامة والشخصية، وأيضا دعم تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

إن نشأة الرقمنة في العالم والعالم الضريبي قد مرت بالعديد من المراحل، فقد باتت في التطوير والتحديث، فهي العلم التكنولوجي الجديد الذي لا ينتهي من الاكتشاف والتجديد والإضافة، من أجل الامتثال وتسهيل الحياة العملية.

وقد اكتسبت الرقمنة مكانتها في جميع القطاعات، وباتت حلم العديد من الدول في إدخالها كعمود في طريقة العمل بها، وذلك لامتيازها بالعديد من العوامل التي أعطتها حصة النجاح، وخاصة نجاحها في النظام الجبائي، وقد كان لهذا الأخير عدة أسباب ودوافع للجوءه إلى الرقمنة من أجل العديد من الأهداف، فرقمنة النظام الجبائي ساهم بشكل أو بآخر في زيادة الفعالية والكفاءة، عن طريق ضبط المصالح الضريبية للعائدات إضافية بأقل جهد وفي أقل وقت ممكن.

في ظل ثورة المعلومات، أصبح من الصعب السيطرة على التدفق الهائل للمعلومات بالطرق التقليدية، خاصة وأن تشابك المصالح في ظل ثورة المعلومات، أوجبت تعامل أكثر من عميل في نفس الوقت وبنفس الوثائق أحياناً، وهذا لا توفره بيئة العمل الورقي، فالتعامل في البيئة الورقية لا يتعدى اثنين في وقت واحد، كما أنها عرضة للضياع والتلف، ومن هنا ظهرت لنا بيئة أخرى مختلفة وهي الرقمنة.

1- نشأة الرقمنة:

بدأت الرقمنة منذ عام 1679 عندما طور "جوت فريد فيلهلم ليبنتز" أول نظام ثنائي على الإطلاق، قام بعد ذلك بتأليف كتاب يُعرف باسم "شرح الأنظمة الثنائية" في عام 1703 لمساعدة الآخرين على فهم النظام الثنائي، في عام 1755، كتب "صموئيل جونسون"، وهو رائد آخر في النظام الثنائي، كتاباً لشرح النظام الثنائي من منظور أوسع، ووصفه بأنه طريقة حسابية فريدة تستخدم تقدماً بسيطاً مشابهاً للطريقة التي استخدمها الصينيون منذ آلاف السنين.

❖ فيما يلي بعض المعالم الهامة في تاريخ الرقمنة:¹

● **1956** قدمت شركة IBM عالم الأعمال إلى الأقراص المغناطيسية وبيانات الوصول العشوائي باستخدام "RAMAC 305" و"RAMAC 650" (محاسبة ذاكرة الوصول العشوائي)، والتي تم استخدامها لأول مرة في نظام حجز الخطوط الجوية المتحدة، تضم كل واحدة منها 350 وحدة تخزين على القرص، والتي تزن طنًا واحدًا وتوفر سعة إجمالية تبلغ 5 ميغا بايت أي ما يعادل تقريبًا سيارة ميتسوبيشي ميراج، وملف صورة عالية الدقة مقاس 3x4 بوصة.

ادعى البيان الصحفي لشركة IBM الذي أعلن عن RAMAC أن "المعاملات التجارية ستتم معالجتها بالكامل فور حدوثها هذا ما يجسد قيمة الرقمنة، والتي كانت ولا تزال معالجة أسرع وأكثر كفاءة.

● **1960** كي لا يتفوق عليها منافسها، أطلقت شركة الخطوط الجوية الأمريكية نظام Sabre لحجز الرحلات، والذي عالج 84000 مكالمات هاتفية في اليوم وخزن 807 ميغابايت من الحجوزات، وجداول الرحلات، وجرى المقاعد.

¹Exela technologie, Matt, Tarpey, A Brief History of Digitization, 2020.

- **1968** بدأت مكتبات الولايات المتحدة في استخدام تسجيلات الفهرسة المقروءة آليًا (مارك)، تم تنفيذ مشروع مارك التجريبي الأولي بواسطة مكتبة الكونجرس وتضمن نقل بيانات الفهرسة لحوالي 16000 عنوان إلى أشرطة مغناطيسية يمكن قراءتها آليًا لتسهيل التوزيع.
- بحلول نهاية يونيو من عام 1968، تم توزيع حوالي 50000 سجل لاستخدامها في إنتاج كتالوجات الكتب وبطاقات الفهرس وأدوات المكتبة الأخرى، بينما تم إدخال ماكينات "cashpoint" (السلاتف المبكرة لأجهزة الصراف الآلي ATMS) في لندن قبل ما يقرب من عقد من الزمان .
- سمح تطوير التكنولوجيا الرقمية لبنوك الادخار السويدية بالبدء في اختبار النقطة النقدية الشبكية في عام 1968 للاتصال بأجهزة الكمبيوتر الخاصة بالبنك والملفات الرقمية، وتقديم تجربة مستخدم أكثر اكتمالاً، حيث يمكنهم الآن أيضًا التحقق من أرصدة حساباتهم وسحب مبالغ مختلفة دون التفاعل مع صراف بشري.
- **1971** قبل تعميم أجهزة القراءة الإلكترونية والكتب الإلكترونية بوقت طويل، تم إطلاق مشروع "جوتنبرج" بهدف جعل الأعمال الخالية من حقوق الطبع والنشر متاحة إلكترونيًا للجميع، وأدخل مؤسس المشروع نص إعلان استقلال الولايات المتحدة في حاسوب مركزي في جامعة "إلينيوي"، مستهلاً اتجاهًا لرقمنة المستندات الذي يستمر مع بعض التطورات الرئيسية حتى يومنا هذا.
- **1979** أطلقت "Fedex" نظام العملاء والعمليات والخدمات عبر الإنترنت، وقامت "COSMOS" برقمنة إدارة الأشخاص والحزم والمركبات وسيناريوهات الطقس في الوقت الفعلي، مما يسمح بتحديثات غير مسبقة في حالة التسليم.
- **1984** لأول مرة، سأل مكتب الإحصاء الأمريكي المستجيبين عن استخدامهم لأجهزة الكمبيوتر في المنزل في ذلك الوقت، كان 8٪ من جميع الأسر الأمريكية تمتلك جهاز كمبيوتر شخصي، بحلول عام 2016، أبلغ 89٪ من الأسر الأمريكية عن امتلاكها لأجهزة الكمبيوتر (بما في ذلك الهواتف الذكية)، وكان لدى 81٪ اتصال إنترنت واسع النطاق.
- **1991** تم إطلاق أول شبكة خلوية 2G في فنلندا، باستخدام الإشارات الرقمية بدلاً من الإرسال التناظري بين الهواتف المحمولة والأبراج الخلوية، زادت شبكات 2G من سعة النظام وأدخلت خدمات بيانات ثورية في ذلك الوقت مثل الرسائل النصية، والتي من شأنها أن تصبح واحدة من أكثر أشكال الاتصال انتشارًا في العقود القادمة.

- **1994** ربما في أول معاملة تجارية إلكترونية على الإطلاق، تم تقديم طلبات عبر الإنترنت من "بيتزا_هت".
- **2003** للمرة الأولى، تجاوزت المدفوعات الإلكترونية النقد والشيكات كأسلوب الدفع المفضل للمستهلكين الأمريكيين، وقد ساهم ذلك في الطلب المتزايد لبطاقات الخصم كخيار للدفع.
- **2004** أطلقت "Exela Technologies" الإصدار الأول من المسحات الضوئية للشركات "DocuScan"، والتي تطورت إلى خط "IntelliScan" للمسحات الضوئية، التي تتضمن تقنية التعرف الضوئي على الأحرف المدججة وبرامج استخراج البيانات الذكية، حيث يعد "IntelliScan" حاليًا أحد أسرع منصات المسح في العالم.
- **2012** بعد ما يقرب من 20 عامًا من البيع عبر الإنترنت، تجاوزت مبيعات التجارة الإلكترونية السنوية تريليون دولار في جميع أنحاء العالم لأول مرة.
- **2014** بلغ عدد مستخدمي الإنترنت حول العالم 3 مليارات
- **2020** دخلت "Mastercard" و "Exela" في شراكة لإطلاق حل Request-To-Pay، والذي أصبح الأول من نوعه في UK.PAY، تتيح هذه التقنية قدرًا أكبر من الاتصالات والمرونة لكل من دافعي الفواتير والدافعين من خلال خدمة مراسلة آمنة وموحدة.
- لقد كان التحول الرقمي أحد أكثر الاتجاهات ثباتًا وشهرة على نطاق واسع والتي شكلت أكبر تحديات لعصر الحديث، وأصبحت تكنولوجيا التعلم الآلي وتحويل المستندات الورقية إلى أصول رقمية بالكامل، أسرع وأسهل من أي وقت مضى وبدرجة متزايدة من الدقة.

2- ماهية الرقمنة:

الرقمنة هي أحد أقوى التحولات النوعية الكبرى التي عرفها قطاع المعلومات، إذ بفضلها استحدثت طرق جديدة لحفظ المعلومات وإتاحتها، وهي تمثل قلبا جذريا للأنظمة المعلوماتية.

● **مفهوم لغوي:** عرفها القاموس الموسوعي للمعلومات والتوثيق على أنها عملية إلكترونية لإنتاج رموز إلكترونية أو رقمية، سواء من خلال وثيقة أو شيء مادي أو من خلال إرشادات إلكترونية تناظرية.¹

● **مفهوم اصطلاحي:** الرقمنة هي العملية التي يتم عن طريقها تحويل المعلومات من شكلها التقليدي الحالي إلى شكل رقمي، سواء كانت هذه المعلومات صور أو بيانات نصية أو ملف صوتي أو أي شكل آخر.²

● **مفهوم إجرائي:** الرقمنة هي عملية تحويل مصادر المعلومات والوثائق على اختلاف أشكالها، من الشكل الورقي الذي يدركه وإلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي

الرقمنة هي عملية يتم من خلالها تمثيل شيء حقيقي (مادي، ملموس) إلى البيانات الرقمية بحيث يمكن إدارته بواسطة جهاز كمبيوتر (بدوره، رقمي بطبيعته)، والنمذجة، والتعديل، والاستفادة منها لأغراض أخرى مختلفة، لدورها أو وظيفتها الأصلية.

تشير الرقمنة بشكل أساسي إلى أخذ المعلومات النظرية وترميزها لأصفار حتى تتمكن أجهزة الكمبيوتر من تخزينها ومعالجتها وإرسالها معلومات.³

كما تعرف أيضا على أنها "عبارة مختصرة، تصف عملية صنع نسخة إلكترونية من كائن أو حدث "العالم الحقيقي"، مما يتيح تخزين الكائن وعرضه ومعالجته على الكمبيوتر ونشرها عبر الشبكات أو شبكة الويب العالمية، قد تلتقط الصورة باستخدام ماسح ضوئي أو كاميرا رقمية.⁴

¹ صالح لبعير ، أثر التوجه نحو الرقمنة وفعاليتها على الاتصال داخل المؤسسة ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2020، ص 35 .

² سامح زينهم وعبد الجواد، خدمات معلومات البرامج الوكيلية الذكية، بوابة المكتبات، سنة 2006.

³ Bloomberg, Jason, Digitization, And Digital Transformation : Confuse them At Your Peril 2018, p. 6

⁴ Shekar Bandi, Malikaarjun Angadi and J, shivarama, 2015p. 333

من خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف "الرقمنة" على أنها عملية يتم من خلالها تحويل البيانات إلى شكل رقمي، أو تتطلب هذه العملية عمل فكري وتقني لمعالجة هذه البيانات والتمكن من تخزينها وتبويبها.¹

وتعمل الرقمنة على تحقيق مجموعة من الأهداف، حيث تحفظ الوسائط الرقمية وتحميها من أخطار التلف والضياع مقارنة بالورقية منها، والتي تتعرض لأخطار عدة، وتوفر المساحات أثناء التخزين في أقراص مضغوطة أو أقراص رقمية، وتسمح الرقمنة باقتسام المعلومة في نفس الوقت من قبل آلاف الأشخاص من خلال شبكات الانترنت، كما تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع عند تحويل المواد الرقمية إلى شكل رقمي، إضافة إلى توصيل المعلومة للمستفيد دون التدخل البشري، وكذا الربح المادي من خلال بيع المنتج الرقمي سواء على أقراص أو إتاحتها على الشبكة بهدف تغطية التكلفة بالهامش، لضمان استمرار العمليات، وبما أن الرقمنة عملية تحويل للبيانات، فهي تتطلب المال والمواد الأساسية والآلات واليد العاملة.²

¹ مروة زحاف، دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي، جامعة الجزائر، سنة 2020، ص 27

² سهيلة مهري، المكتبة الرقمية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاجتماعية، 2006، ص 82-83

الفرع الثاني: ماهية الإدارة الجبائية

تأثرت الإدارة الجبائية باعتبارها طرف هام في القطاع المالي، بالإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، وفي هذه الصدد وجدت نفسها مطالبة بوضع إستراتيجية حديثة لعصرنة هيكلها وخدماتها، حتى تتماشى مع متطلبات المرحلة الاقتصادية الراهنة، وكذا تطبيقا لتعليمات وتوجيهات الحكومة، الرامية إلى عصرنة وتحسين أداء الخدمة العمومية في مختلف القطاعات.

1- تعريف الإدارة الجبائية:

الإدارة الجبائية هي فرع من فروع الإدارة المالية والتي هي بدورها جزء من الإدارة الحكومية (الإدارة العامة)، فهي عملية توجيه الجهود البشرية لتحقيق أهداف معينة، وذلك بالإستعانة بالموارد المتاحة واستغلالها بالطرق المثلى لتحقيق هدف معين.¹

تختص الإدارة الضريبية بتطبيق القوانين الضريبية وتنفيذها على أكمل وجه، حماية لحقوق كل من الخزينة العامة والمكلف، ومن ناحية أخرى تعمل على تطوير هذه القوانين بما يتماشى مع تطور المجتمع وأهدافه.

تقوم الإدارة الضريبية بمجموعة من المهام وهي التخطيط والتوجيه والتنظيم والرقابة، وتتميز بذاتية مستقل تستمدتها من استقلالية القانون الضريبي، الذي تعمل على تطبيقه، من خلال الامتيازات والسلطات التي يمنحها لها دون غيرها، وتقسم الإدارة الضريبية إلى:

● **الإدارة المركزية:** التي تقوم بالبحوث والتخطيط من أجل تعديل النظام الضريبي وتطويره، وتطوير العمل في الإدارات التنفيذية المختلفة والتوجيه الفني وإدارة القوى العاملة والمتابعة والرقابة.

● **الإدارة التنفيذية:** التي تنفذ وتطبق القانون، فهي جهة الاتصال المباشر مع المكلف، لذلك يجب تهيئة مكاتب عمل مريحة لكل من المكلف والموظف، وتقسيم العمل بين الموظفين من أجل رفع كفاءتهم الإنتاجية، وتقوم الإدارات التنفيذية بوضع خطة عمل لتحقيق الأهداف المسطرة على المدى القصير (خطة شهرية أو سنوية)، وتعتمد من طرف الإدارة المركزية، كما تقوم بحصر المكلفين بالضريبة، واتخاذ إجراءات التقدير والتحصيل الضريبي، والمتابعة والرقابة من خلال استخراج الإحصاءات وإعداد التقارير السنوية ومقارنتها بسنوات سابقة،

¹ عبد الباري درة وآخرون، الإدارة الحديثة المفاهيم والعمليات، جامعة الإسراء، عمان، الأردن، سنة 1994، ص04.

وذلك من أجل متابعة ومراقبة أوضاع المكلفين ومتابعة إجراءات التقاضي بينها وبين المكلفين، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمكافحة التهرب الضريبي¹.

2- عصرنة الهيكل التنظيمي لإدارة الضرائب

قامت الدولة بوضع إستراتيجية لعصرنة هيكلها قصد السير مع متطلبات العصر الحالي، توجت بإحداث هيكل جديدة على مستوى المصالح المركزية والخارجية فتم إنشاء واستحداث كل من:

- مديريات كبريات المؤسسات DGE؛
- مراكز الضرائب CDI؛
- المركز الضريبي الجوّاري CPI .

فهذه العملية رمت لتقليص الهياكل الضريبية، هدفها تجميع المفتشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة، بحيث تتكفل الهياكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير والرقابة والمنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها.²

الفرع الثالث: التدابير الإلكترونية في الإدارة الجبائية

انطلاقاً من فكرة تجسيد الإدارة الإلكترونية كسبيل للإصلاح الإداري وتحسين الخدمات العمومية والتكفل الجيد بمتطلبات وحاجيات المواطن، سعت السلطات العمومية للبلاد إلى رفع التحدي لإحداث جملة من التغييرات، وهذا بإدخال بعض الخدمات الإلكترونية الجديدة والتي مست بعض القطاعات العمومية، ومن بينها قطاع الضرائب الذي شهد عهداً جديداً لم يسبق له مثيل في مجال العصرنة، وهذا لاعتبارها أحد مقومات النظام الاقتصادي

1- على مستوى الإدارة الجبائية:

اعتماداً على التكنولوجيا الحديثة ورغبة منها في رقمنة إدارتها، سعت المديرية العامة للضرائب في السنوات الأخيرة إلى استحداث قنوات اتصال حديثة مع المكلفين بالضريبة تعتمد على تكنولوجيا الشبكات الاتصالية متمثلة في الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب والبوابة الإلكترونية جبايتك.

¹ <https://almerja.com/reading.php?idm>

² <https://www.mf.gov.dz> 2004

أ- إنشاء موقع إلكتروني للإدارة الضريبية SITE WEB

أولت المديرية العامة للضرائب عبر موقعها الإلكتروني اهتماما كبيرا، وهذا من خلال إثرائه بمعلومات جبائية وتحيينه بعد كل تعديل يمس التشريع، وإعلام المكلفين بالضريبة بأخبار الجبائية بانتظام من خلال رسائل المديرية العامة والمقالات الصحفية التي يتم نشرها في المجال الجبائي، مثل نشر قانون المالية، القوانين التنظيمية... إلخ، يمكن تفصيل هذه الخدمات في:

- بريد الاتصال متاح للجمهور عبر الرابط الإلكتروني: contact-dgi@mf.gov.dz، يمكن من خلاله طرح أسئلة ذات طابع جبائي من أجل الحصول على معلومات وبيانات حول مخاوفهم الضريبية في غضون فترة أقصاها ثلاثة (03) أيام؛
- بريد التظلم الذي يهدف إلى توفير أداة حوار واستماع، والسماح للمكلف بالضريبة بإرسال شكاوهم واقتراحاتهم وتظلماتهم عبر الموقع: doléances@mf.gov.dz
- كما وضعت المديرية العامة للضرائب ثلاث صفحات اجتماعية، google+ twitter, facebook، بغية ترقية مختلف المواضيع ذات الصلة بالجبائية من جهة، ومن جهة أخرى جمع المعلومات، من أجل تحسين صورتها والإفادة بالأحداث، وإصدار بلاغات، وخلق ديناميكية لموقعها الإلكتروني، وتعزيز العلاقة مع شركائها؛
- الاشتراك في النشرة الإخبارية للمديرية العامة للضرائب (newsletter)، يتم إعلام المكلفين بالضريبة، من خلال الموقع الرسمي بشكل دوري للرسائل الخاصة بالمديرية العامة للضرائب، وعن كل مستجدات مثل القوانين المالية، القوانين الجبائية، مناشير، نص الاتفاقيات الدولية... إلخ؛
- رزنامة جبائية عملية مفيدة للغاية لتذكير دافعي الضرائب بالتزاماتهم الضريبية؛
- تحميل الوثائق الجبائية القابلة للتعبئة، حيث توفر هذه الخدمات للمكلفين سلسلة من المطبوعات والوثائق الجبائية قابلة لتعبئة البيانات مع إمكانية تنزيلها وطباعتها؛
- تحديد الموقع الجغرافي لخدمات المديرية العامة للضرائب، حيث توفر هذه الخدمة تفاصيل الاتصال بجميع الهياكل التابعة للمديرية العامة للضرائب، العناوين وأرقام الهاتف والفاكس، كما يسمح للتطبيق بفصل خريطة جوجل لتحديد الطرق للوصول إليها عبر خدمات [googlemap](https://www.google.com/maps)؛
- إمكانية إجراء التحقيقات واستطلاعات الرأي عبر الأنترنت، حيث أطلقت المديرية العامة للضرائب في سنة 2015، من خلال الموقع الرسمي تحقيق حول جودة الخدمة النوعية المقدمة على مستوى الهياكل الجديدة

(مديريات كبريات المؤسسة، ومراكز الضرائب)، وهذا بإجراء تحقيقات واستطلاعات الرأي وجمع آراء الجمهور للمواضيع اللازمة من أجل تصحيح الاختلالات.¹

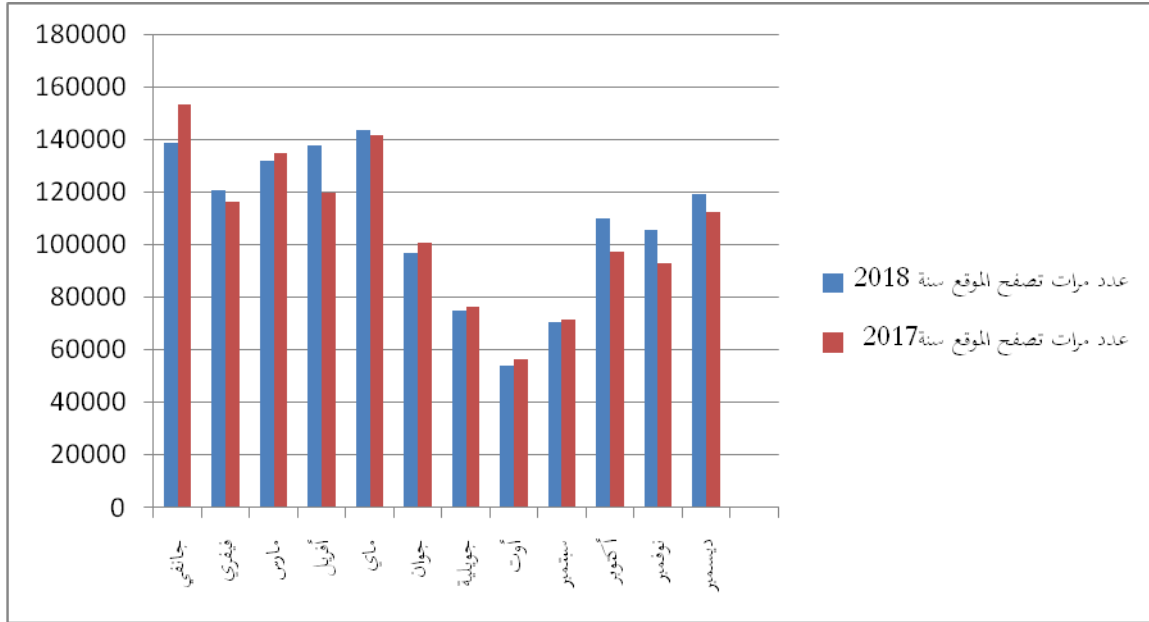
الجدول رقم 1: عدد مرات تصفح الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية

الأشهر	عدد مرات تصفح الموقع 2018	نسبة التصفح %	عدد مرات تصفح الموقع في 2017	نسبة التطور
جانفي	138.482	10.62%	153.248	-9.63%
فيفري	120.790	9.26%	116.411	3.76%
مارس	131.869	10.11%	134.808	-2.18%
أفريل	137.866	10.57%	119.892	14.99%
ماي	143.732	11.02%	141.777	1.37%
جوان	96.650	7.41%	100.768	-4.08%
جويلية	74.997	5.75%	76.574	-2.05%
أوت	53.995	4.14%	56.646	-4.67%
سبتمبر	70.584	5.41%	71.555	-1.35%
أكتوبر	110.149	8.44%	97.377	13.11%
نوفمبر	105.468	8.08%	92.808	13.64%
ديسمبر	119.242	9.14%	112.342	6.14%
المجموع	1.303.824		1.274.206	2.32%

المصدر: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 24، السنة 2020، ص 75-84.

¹ فاروق سخنون، مُجد لعربية، دور العصرية في تفعيل أداء الإدارة الضريبية وتحسين الإلتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، جامعة سطيف ص 516، 517.

الشكل رقم 1 : عدد مرات تصفح الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية.



المصدر: من إعداف الطالبفن بالاعتماد على معطفا الففول رقم 01

ب- إطلاع نظام معلوماة "فباةفك":

باشرة المفرة العامة للضرائب على وضع ففز الففنفذ النظام المعلوماف، كأفء أولواهاها الأساسية، بالاعتماد على ففولوجفا مبةكرة على إفراءاف مبةسطة، من شأنها أن تسمح بففعزفز كفاءة الإفارة وحقومها، لفءف فزافه المرفوفا الفبائفة، وففسفن ففءماها، وفلبفة الافففااف الفعملفة للمكلففن بالضرفبة.

ومن بفن أنظمة المعلوماف الفف اسفءفءنها المفرة العامة للضرائب، بالفعاون مع المفاعمل الاسبانف (indra-sistema)، ففء النظام المعلوماف الفبائف "فباةفك" والفذف فم إطلاعف فف ففسمبر 2016، والفذف فعفر ففوة هامة بالنسبة للإفارة الفبائفة، وفء فم ففقففه بففضل فعزفز القاعءة الففولوجفة، وفرففة الففءمااف عن بعء وففسفن ظروف المؤسساء وففعزفز الففضر الفبائف.¹

¹ فف الففن ففموء عمر، فوزفان ففصل، عصرنة الإفارة الفبائفة فف الفزائر وورها فف ففسفن العلافاف مع المكلففن، فففر الإققصاف الفءفء والفننفة المسءماة، فامعة فسمسلت، الفزائر، سنة 2021، صف 302.

و"جبايتك" jibaya'tic هو نطق نسخة من كلمة "فرض الضرائب" في اللغة العربية و"tic" يتوافق مع تقنيات المعلومات والاتصال للتصريح عبر الأنترنت، وكذا الدفع الإلكتروني بالنسبة للمكلفين بالضريبة.¹ هذه البوابة هي أول تجربة لإجراءات العمل عن بعد، المصممة لتسهيل وتبسيط الرسوم الضريبية، ويسمح بالتصريح والدفع عبر شبكة الأنترنت على الرابط: <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz> تم إطلاقه رسميا في مركز ضرائب لباب الزوار في الجزائر العاصمة، في 04 أفريل 2017، ليتم تعميمه على باقي مصالح الإدارة الجبائية قبل ديسمبر 2018، سيمكن هذا النظام إدارة الضرائب من أن تكون إدارة فعالة في خدمة السلطة العمومية والمواطن، وسيساعد على تحسين تحصيل عائدات الضرائب العادية.² إن الاشتراك في نظام جبايتك يمنح لدافع الضريبة الوصول إلى منطقة خاصة وآمنة، حيث يتم تقديم العديد من الخدمات:

- إمكانية الدخول بمساعدة الإقرار الضريبي مع الحساب التلقائي واختيار الخيارات في شكل قوائم منسدلة؛
 - من الممكن أيضا تحديث إعلان تم إدخاله ولم يتم إرساله بعد؛
 - نظام إرسال الإعلانات للدفع مع المتابعة المستمرة لجميع التمرينات؛
 - الاطلاع على الوثائق التبريرية وطبعتها (إشعار بالدفع)؛
 - الاطلاع على الرزنامة السنوية للالتزامات الجبائية؛
 - الاطلاع على الحساب الجبائي للمكلف بالضريبة (المعلومات الشخصية والعناصر غير المسددة والمبلغ الإجمالي للدين الجبائي... الخ) وكذا الخدمة الجديدة للتوطين البنكي.
- لم يعد بإمكان دافعي الضرائب الذين يندرجون في اختصاص إدارة الضرائب (DGE) استخدام الإجراء التقليدي (إعلان ورقي) لإيداع هذا الالتزام الجديد بإجراءات التداول عن بعد (الإعلان عن بعد والدفع عبر الأنترنت)، الاشتراك إلزامي للوصول إلى خدمات جبايتك والغرض منه هو إقامة علاقة بين مديرية كبريات المؤسسات ودافعي الضرائب.
- للانضمام إلى جبايتك يجب عليك تقديم ملف لدى مديرية كبريات المؤسسات (DGE):
- نموذج طلب الاشتراك؛ (انظر الملحق رقم: 01، 02)
 - كتاب الشروط العامة؛

¹ بن عبو الجليلي، فورار أسماء، التوجه نحو الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير الخدمة العمومية، جامعة معسكر، الجزائر، سنة 2020، ص 79

² فاروق سخنون، مُجد لعربية، دور العصرية في تفعيل أداء الإدارة الضريبية وتحسين الالتزام، مرجع سبق ذكره، ص 518

- كشف الحساب البنكي؛
- تفويض لدفعي الضرائب المتلتزمتن المفوضمتن بالتوقمتن على نمومتن الاشتراك للعمل نمتن عنه، إمتن لممتن الموقع على النمومتن هو ممثله القانونمتن.
- عند تكومتن الملف، يقوم دامتن الضرائب بتحدد مومتن من اختمتناره على جمتنبتك لإمتنءاعه فتن إمتنءارة الشومتن الكمتنرة فتن يوم الإمتنءاع، فتنلقمتن تحت غطاء مغلقتن، رمز وصوله إلى منطقتن الخاصة على بومتن الإمتنءاع الضرتنمتن.¹

الشكل رقم 2: رمز موقع جمتنبتك



المصدر: موقع الممتنءرتة العامة للضرائب

- الإطار التشرمتنفتن والقانونمتن للتصرمتن والدفع الإلكترومتن:
لتنسهل عملمتن التصرمتن وضع المشرع الجمتنبتى دمتنل التصرمتن والدفع عبر رامتن البومتن العامة:
www.mfdgi.gov.dz، وسم مجموعة من القواممتن التمتن تهدف أساسا لتنظم هذه العملمتن منها:
- المرسوم رقم 02-08 المؤرخ فتن 21 رجب 1429 الموافق 24 ففلفو 2008 بشأن قانون المامتة التكملمتة لعام 2008، المامتة 23، علاوة على كمتنفة التصرمتن والدفع عن طرمتن التصرمتن G50، الضرتنفة على أرباح الشومتن، الرسم على القمتنفة المضافة، الرسم على النشاط الممتن، التصرمتنفة لرصمتن الرسم على القمتنفة المضافة والرسم على النشاط الممتن، الأجور والرواتب والتعومتنضات.²
- القانون رقم 16-14 المؤرخ فتن 28 دمتنمبر 2016 بشأن قانون المامتة لعام 2017، الموات 34 و67 التمتن أقرت شهادات الإعفاء من الرسم على القمتنفة المضافة.³
- تنص المامتة 09 من قانون المامتة لسنة 2021، التمتن عدلت المامتة 75 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، التمتن بمقتضاها تلزم كل شمتن طمتنعتن أو اعتبارمتن فمتن دفع مرتبمات أو أجور أو تعومتنضات أو أمتنءابا

¹<https://jibayatic.mfdgi.gov.dz>

²الجرمتنفة الرسمية رقم 42، بتاريخ 27 ففلفو 2008، ص9
³الجرمتنفة الرسمية رقم 77، بتاريخ 29 دمتنمبر 2016، ص21

أو معاشات أو ريع عمرية، أن يقدم كشفا على حامل معلوماتي أو عن طريق التصريح عن بعد على الأكثر يوم 30 أبريل من كل سنة في المصلحة التي يتبع لها.¹

• تنص المادة 24 من قانون المالية 2021 و 224 من قانون الضرائب المباشرة، إلزامية التصريح الإلكتروني لقائمة الزبائن G30.

• تنص المادة 05 والمادة 16 من قانون المالية 2021 المعدلة على التوالي، للمواد 18 و 151 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، على إلزامية اكتتاب إلكترونيا كشف تلخيصي للتصريح السنوي بأرباح الأشخاص الطبيعية والمعنوية والكشوف المرفقة.

• تنص المادة 42 التي تعدل المادة 29 من قانون الرسم على القيمة المضافة، على إلزامية التصريح الإلكتروني بقائمة الحسم للرسم على القيمة المضافة.

• تنص المادة 18 من قانون المالية لسنة 2021 المعدلة للمادة 176 من قانون الضرائب المباشرة، على إلزامية التصريح بالكشف على متن إلكتروني يوضح المناولة بكل أنواعها والمكافآت مهما كان نوعها.

❖ **الغرامات:** من أجل إلزامية المكلفين على التصريح الإلكتروني، فرضت المادة 21 من قانون المالية لسنة 2021 والتي تم بموجبها إحداث المادة 192 مكرر على مستوى الباب الثالث من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة مايلي:

✓ غرامة جبائية بنسبة 25% على المكلفين بالضريبة الذين لم يقدموا ضمن الآجال القانونية (20 مايو)، التصريح السنوي بأرباح للأشخاص الخاضعين على التوالي للضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، تحسب هذه الغرامة على النتيجة الجبائية المصرح بها دون أن تتعدى 1.000.000 دج، وفي حالة عجز تطبق غرامة قدرها 100.000 دج .

• تطبق على هذه الغرامة الجبائية زيادة بنسبة 35% عندما لا يكتب المكلفون بالضريبة المعنيون الكشف التلخيصي السنوي بعد انقضاء أجل ثلاثين (30) يوم، ابتداء من تاريخ استلام الإخطار الرسمي.

• كما تفرض على المكلفين المذكورين أعلاه والذين اكتتبوا كشفا تلخيصيا سنويا يحتوي على بيانات مختلفة عن تلك الواردة في التصريح السنوي للنتائج والكشوف المرفقة، غرامة جبائية بمبلغ 10.000 دج لكل بيانات غير مطابقة، دون أن تتعدى إجمالي مبلغ الغرامات المطبقة 100.000 دج

¹ الجريدة الرسمية رقم 83، بتاريخ 31 ديسمبر 2020، ص5

يعتبر النظام المعلوماتي جبايتك بوابة التصريح الإلكتروني حلا يسمح للمكلفين بالضريبة بمايلي:¹

- تجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية؛
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 سا، خلال كامل أيام الأسبوع؛
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزماته الجبائية؛
- الولوج إلى استمارات التصريحات المودعة والاطلاع عليها؛
- الدفع عن طريق الانترنت لضرائبه ورسومه.

2- على مستوى المكلفين:

قامت إدارة الضرائب باستحداث مجموعة من التقنيات لرقمنة المكلف بالضريبة ومن أهمها نذكر:

أ- البطاقة المغناطيسية للتعريف الجبائية:

تسعى السلطات العمومية في كل دول العالم، من أجل تعظيم عائدات الخزينة، وهذا من خلال توسيع الوعاء الضريبي ليشمل عدد أكبر من المكلفين، ولن يتأتى هذه إلا من خلال إحصاء حقيقي لجميع الأعوان الذين ينشطون في الاقتصاد الوطني، لذلك وجب رقمنة الجميع من أجل إخضاعهم لمختلف الضرائب والرسوم.

في الجزائر تعد التعريف الجبائية بمثابة بطاقة الهوية للمكلف بالضريبة، وقد تم تأسيسها بموجب المادة 41 من قانون المالية لسنة 2006، لتحل محل التعريف الإحصائية التي كانت تهدف لإحصاء عدد المكلفين، في حين أن رقم التعريف الجبائية جاء لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والمالية للدولة.

بصفة عامة تعد البطاقة المغناطيسية للتعريف الجبائية بمثابة بطاقة الهوية للخاضع للضريبة، يحتوي رقم التعريف الجبائي على خمسة عشر (15) رقما، بالنسبة للأفراد أي الأشخاص الطبيعيين، وعشرون (20) رقما بالنسبة للأشخاص المعنويين أو بالنسبة للهيئات والمؤسسات ذات الطابع الإداري.

¹ محي الدين محمود عمر، بوزيان فيصل، عصرة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين، مرجع سبق ذكره، ص ص 302،303

لقد قامت مصالح الإدارة الجبائية برقمنة التعريف الجبائية، عن طريق بطاقة مغناطيسية ويأتي هذا الإجراء بعدما أحصت المديرية مبالغ ضخمة، تم التهرب من دفعها من طرف كبار المستوردين، لذلك فإن إنشاء البطاقة المغناطيسية يعتبر إجراء إلكترونيا، يسهل من متابعة التجار وإنشاء شبكة تنسيقية بين إدارة الضرائب، مصالح الجمارك ومصالح السجل التجاري.¹

إن منح التعريف الجبائي وطباعة البطاقات المغناطيسية في المرحلة الأولى، كان من خلال عام 2007، وكان يمنح للشركات الكبرى في إطار تعزيز التجارة الخارجية، كان إجباريا القيام بالإيواء البنكي والتخليص الجمركي، على أساس رقم التعريف الجبائي، وبالتالي تم منح رقم التعريف الجبائي للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الناشطين. وبعد ترخيص إجبارية الحصول على الرقم التعريف الجبائي للمتعاملين ومقدمي العروض في مجال قانون الصفقات العمومية، قد تم تسجيل وطباعة البطاقات الممغنطة وشهادات تسجيل رقم التعريف الجبائي للأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين وكذلك الهيئات الإدارية.

توسع التسجيل للرقم التعريف الجبائي إلى دافعي الضرائب من خطط تشجيع الاستثمار بجميع أشكاله (CNAC، ANDI, ANGEM, ANSEJ)، ومنح رقم التعريف الجبائي وطبع البطاقات الممغنطة وشهادات التسجيل من الآن فصاعدا لكل من هو معني بدفع الضريبة.

تم وضع الملف الخاص برقم التعريف الجبائي على مستوى البوابة الالكترونية التي تم إنشاؤها من طرف المديرية العامة للضرائب تحت عنوان البريد الإلكتروني: <http://nif.mfdgi.gov.dz>

هذه الأخيرة يتم من خلال استعمالها إثبات صحة رقم التعريف الجبائي الممنوح لدافع الضرائب معين، البوابة تظهر لك كذلك اسم الشركة أو الاسم واللقب اعتمادا على ما إذا كان شخص طبيعي أو معنوي.

تعتبر البطاقة المغناطيسية الحاملة لرقم التعريف الجبائي أداة تسيير فعالة تشكل المحور الأساسي للدليل الوطني الجبائي، وسجلات الضرائب لمجموع المكلفين المكونين للمجتمع الجبائي، وكذا أداة لتبادل المعلومات بين مختلف المتعاملين والأعوان الاقتصاديين، حيث تسمح هذه التقنية بما يلي:²

¹ بودالي محمد، مركز جامعي تندوف، بوشنب موسى، جامعة بومرداس رقمنا الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، ص 268

² الموقع الإلكتروني، البوابة الجزائرية لإنشاء المؤسسات، اطلع عليه يوم 2022/04/24، <http://www.jecremonentreprise.dz>

- ضمان تحديد تعريفية موحدة ونهائية للمكلفين؛
- إمكانية تحديد وتتبع المعاملات التجارية وغيرها وحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر؛
- تحديد أصول ممتلكات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين؛
- التعرف في الوقت المناسب على أي تغير يطرأ على الوضعية القانونية للمكلفين؛
- تسمح بمحاربة عمليات الغش في التصريح الجبائي لأنها تستعمل كعنصر تحديد من قبل الهيئات والمؤسسات الإدارية والمصرفية وكذا مؤسسات التأمين.

ب- البطاقة الإلكترونية الوطنية للغشاشين:

تعتبر البطاقة الوطنية للغشاشين ملفا إلكترونيا يحتوي على قاعدة معلومات للمكلفين بالضريبة الذين يثبت أنهم قاموا بانتهاكات خطيرة للقوانين والتشريعات الضريبية، الجمركية أو التجارية، ويتم تعبئة هذا الملف من طرف مصالح وزارة المالية، وزارة التجارة ومن طرف بنك الجزائر.

تقوم وزارة المالية بالتحضير لإنشاء بطاقة وطنية لمرتكبي أعمال الغش والمخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والجمركية، حيث تضمن مشروع قانون المالية لسنة 2021، والذي تحدثت عليه وسائل الإعلام محلية على إنشاء البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش ومرتكبي المخالفات الخطيرة.

حيث تضمنت المادة 72 من مشروع قانون المالية لسنة 2021، والمتعلقة بالأحكام الجبائية المختلفة تعديل أحكام المادة 13 من القانون 06-06 المؤرخ في 16 يوليو 2006 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006، المعدلة والمتممة وحررت المادة على النحو التالي: (تؤسس لدى المديرية العامة للضرائب "بطاقة وطنية لمرتكبي المخالفات التدليسية")، كما تم تحديد كفاءات تنظيم وتسيير هذه البطاقة عن طريق التنظيم.

تهدف هذه التدابير حسب ذات المشروع إلى تعديل تسمية البطاقة التي تحتوي على أسماء الأشخاص المعنويين والطبيعيين مرتكبي المخالفات للتشريعات والتنظيمات الجبائية والجمركية والتجارية والبنكية والمالية التي تتمثل في البطاقة الوطنية للغشاشين لتصبح تسميتها "البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش".

وأوضح مشروع قانون المالية لسنة 2021 أن هذا التعديل سيعزز من الإجراءات الوقائية لمصالح الدولة دون المساس بمبدأ "قرينة البراءة" بالنسبة لصفة مرتكب أعمال الغش، بالتالي تجنب أي التماس ممكن.¹

يتم تسجيل في هذه البطاقة كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يثبت ضلوعهم في إحدى العمليات التالية:

2

- الامتناع عن دفع الضرائب المفروضة؛
- عمليات الغش في التصريح الجبائي الجمركي والتجاري؛
- تحويل المزايا الجبائية إلى وجهة مغايرة؛
- الغش في العمليات المالية والبنكية؛
- التخلف عن الإشهار القانوني؛
- الإضرار بالاقتصاد الوطني وصحة المستهلك.

المطلب الثاني: التحصيل الضريبي

يعتبر التحصيل الجبائي آخر وأهم المراحل للعملية الضريبية برمتها، إذ أنه بمثابة التتويج النهائي لعدة مراحل، وينتج عنه تزويد الخزينة العمومية بالإيرادات اللازمة لتحقيق التنمية في شتى الميادين.

وظلت التحصيل الضريبي في الجزائر ضعيفا وذلك لعدة أسباب، منها عدم الاهتمام به من طرف الجهة الوصية وذلك لوجود الجباية البترولية التي تغطي العجز المالي الموجود، وكذلك استعمال الوسائل البدائية في التحصيل، خاصة مع انتشار ما يعرف بالإدارة الإلكترونية، والتي تعرف بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطبيقاتها من قبل الإدارة، لتوفيرها المعلومات والخدمات العامة لسكان، وبالتالي فإن الغرض من الإدارة هو ضمان الفعالية لمصالح المواطنين وتقديم خدمة أفضل، وتمكنهم من الوصول إلى المعلومة والمشاركة في صنع القرار العام والتي تمكن من تحقيق الزيادة في التحصيل، سواء على المستوى المحلي أو المركزي، التي تحاول الحكومة الجزائرية تجسيدها في الواقع.

¹ بودالي محمد، مركز جامعي تندوف، د بوشنب موسى، جامعة بومرداس رقمنة الادارة كاسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 269

² موقع الوسط، يومية وطنية شاملة، بطاقة وطنية لمرتكي أعمال الغش والمخالفات الخطيرة، تاريخ النشر 4 أكتوبر 2020، اطلع عليه 2022/04/24

الفرع الأول: ماهية التحصيل الضريبي

بعد فرض الضريبة وقيام مصلحة الضرائب بإبلاغ المكلف بها وأجل تسديدها، تأتي مرحلة التحصيل وفق إجراءات تتم من خلالها جمع الحصيلة الضريبية التي تم تقديرها من قبل، لفائدة الخزينة العامة للدولة في مواعد ملائمة وطرق مناسبة.

1- مفهوم التحصيل الضريبي:

تشكل الضريبة المصدر التنموي الرئيسي لخزينة الدولة، فهي بحاجة إلى الضريبة لتمويل برامجها الاجتماعية والاقتصادية والمالية، وتوفير السلع والخدمات العامة، وكذلك الدفاع والأمن وغيرها، ولذلك فإن تحصيل الضرائب والرسوم يتطلب تنفيذ وسائل وآليات قانونية بموجبها تتم عملية التحصيل.

أ- تعريف التحصيل الضريبي:

لقد تعددت تعاريف التحصيل الضريبي إلا أنها تصب في معنى واحد نذكر منها:

التحصيل الضريبي: هو مجموعة من العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية، في سبيل وضع القوانين والأنظمة

الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب على خزينة الدولة.¹

التحصيل الضريبي: هو مجموعة من الإجراءات الإدارية والتقنية، التي يتم بواسطتها تحويل قيمة الضريبة من ملكية المكلف بها إلى ملكية الخزينة العمومية²

التحصيل الضريبي: هو تحديد الوعاء الضريبي، وتطبيق معدل الضريبة، يتم تصفيتها (حسابها) وبالتالي تكون جاهزة للتحصيل، إما عن طريق المكلف الحقيقي (الضرائب المباشرة) أو المكلف القانوني الذي لا يتحمل الضريبة، بل يقوم بنقلها للمكلف الحقيقي (حالة الضرائب غير مباشرة).³

التحصيل الضريبي: هو مجموع العمليات التي تهدف إلى نقل مبلغ الضريبة من المكلف بالضريبة إلى خزينة الدولة، واستيفائها لحقها.⁴

¹ علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2006، ص 230.

² Pierre beltrame, la fiscalité en France, hachette supérieur, 5eme édition, année 1997 page 45

³ صالح بزة، أمينة بن خزناسي، جباية المؤسسة دروس وتمارين محلولة، دار الباحث الطبعة الأولى، 2020 ص 13

⁴ شعباني لطفي، جباية المؤسسة دروس مع أسئلة وتمارين محلولة، متبعة للمطبوعات الجزائر، ص 37

ويأخذ التحصيل الضريبي عدة أشكال، تقوم بواسطتها الإدارة الضريبية بجمع مختلف ديونها لدى المكلفين بها، فمنها ما هو منظم من طرفها مباشرة، وذلك عن طريق جداول مهياة من قبل أعوانها، فنجد فيها قائمة بأسماء المكلفين، ومكان فرض الضريبة وكذا نوعها ومبلغها، كما يمكن أن يكون عن طريق التصريح الذي يقدم من طرف المكلف، وهو ما يسمى بالتصريح المراقب (التحصيل الطوعي)، يقوم فيه المكلف دفع ما عليه من ضرائب بمجرد حلول أجل الدفع لدى صندوق القبضة.¹

كما تحصل الضريبة من المصدر كما هو الحال بالنسبة للضريبة على الرواتب والأجور، حيث يقوم رب العمل بدفع الضريبة بدلا عن العامل عن طريق اقتطاعها من أجرته.

وتحصل الضريبة أيضا عن طريق الطابع كقسمة السيارات، طابع الملصقة على وثائق الهوية، إضافة إلى الطابع الجباية التي تلصق على الأحكام القضائية التي تصدرها المحاكم والمجالس القضائية عامة. ووضع المشرع قواعد محددة لتحصيل الضريبة هي:

- **الفعل المولد للضريبة:** والذي يؤدي لحصول الدولة على الضريبة ويختلف باختلاف نوع الضريبة؛
- **الملائمة في التحصيل:** اختيار الأوقات والأساليب الملائمة لظروف المكلفين؛
- **الاقتصاد في النفقات:** أعباء التحصيل أقل من العائد المحصل؛
- **سنوية الضريبة:** هدفها تجنب تراكمها لعدة سنوات.

تلعب الضرائب دورا هاما في تزويد الخزينة العمومية للدولة التي تقوم بدورها بتزويد المرافق العمومية ومختلف النفقات العامة وتغطيتها وتحقيق توازن اجتماعي واقتصادي، لذلك تهدف الدولة من وراء عملية التحصيل إلى:

- خلق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة.
- الحفاظ على الاقتصاد الوطني بفضل التمويل المتواصل لخزينة الدولة.
- تنظيم الدولة وتسيير مرافقها.
- منع التهرب الضريبي بفرض مختلف العقوبات.

¹ رنا أديب منذر، مفهوم الضريبة (تعريفها وأشكالها)، قسم الإدارة الهندسية والإنشاء، كلية الهندسة المدنية، جامعة دمشق، 2005-2006، ص 27

ب- إجراءات التحصيل الضريبي:

عندما يتم تحديد دين الضريبة المستحقة على الممول بصفة نهائية، وتصبح الضريبة واجبة الأداء، يحول الملف لتحصيل، ويقوم قسم التحصيل بإثبات تاريخ استلام الملف، أمام اسم الممول بالسجل، ومراجعة حساب الممول بتحديد المبالغ التي دفعها خلال العام، سواء عن طريق الحجز من المنبع أو الأقساط المقدمة، أو ما سدده المكلف من واقع الإقرار عند تقديمه، فإذا ما كان مجموع المبالغ التي دفعها المكلف خلال العام تزيد عن مقدار الضريبة المستحقة، فإن على الإدارة الضريبية إن تثبت حسن نواياها، فتسارع برد المبالغ الزائدة قبل إن يتقدم المكلف بطلب الاسترداد.

ولا شك أن مثل هذا الإجراء سوف يكون له الأثر في كسب ثقة المكلف واحترامه للإدارة الضريبية، وتحسين العلاقة بينهما، أما إذا كان مجموع المبالغ التي دفعها المكلف خلال العام أقل من الضريبة المستحقة عليه، فعلى قسم التحصيل إن يخبر المكلف بسداد المبالغ المستحقة عليه بالكامل، فيثبت ذلك أمام اسمه بالسجل، أو قد يطلب من الإدارة الضريبية إذا ما أجاز المكلف عن أداء الضريبة المستحقة في الموعد المحدد، فعلى قسم التحصيل أن يسارع باتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية، ضمنا لحقوق الخزينة العمومية.

وهنا تظهر أهمية العقوبات والجزاءات التي نص عليها القانون الضريبي، لكل من يتأخر أو يمتنع عن أداء الضريبة المستحقة، والضامات التي كفلها القانون لحماية الأموال الخزينة.¹

ج- طرق التحصيل الضريبي:

بعدها يتم تحديد دين الضريبة المستحقة على الممول بصفة نهائية، تأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التحصيل، وهي مرحلة مهمة لأنه يترتب عليها جمع الحصيلة التي تم تقديرها من قبل، وإلا تصبح جميع الخطوات السابقة من تحديد الوعاء وربط الضريبة لا قيمة لها، طالما أن التحصيل لم يتم، ويكون التحصيل الضريبي إما بالتراضي والتواد، أو بالتحصيل الجبري.²

التحصيل الضريبي بالتراضي والتواد: إن النظام الضريبي نظام تصريحي، بحيث يقوم المكلف بالضريبة بالتصريح طواعية بمدخله وأرباحه لدى الإدارة الضريبية، وكذلك يقوم بدفع مستحقاته الضريبية لدى قبضة الضرائب طواعية، ويتم التحصيل الضريبي بالتواد بعدة طرق أهمها:

¹ مجباوي نصيرة، تنظيم عملية التحصيل في الجزائر، 386، <https://www.asjp.cerist.dz>

² أحمد بساس، مجّد دوة، أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية، مجلة القانون العقاري العدد 15 سنة 2021 ص: 122، 121.

- ✓ **طريقة التوريد المباشر من قبل المكلف:** حيث يقوم المكلف بتوريد الضريبة المستحقة في الأوقات المحددة للإدارة الضريبية، وقد يتم ذلك على قسط واحد، أو على عدة دفعات يحددها القانون الضريبي.
- ✓ **طريقة الأقساط المقدمة:** وهنا يقوم المكلف بتوريد الضريبة إلى خزينة الدولة، عبر أقساط تتناسب مع دخله المتوقع ومقدار الضريبة التي يتوقع أن يدفعها سنويا، وفي نهاية العام تتم التسوية.
- ✓ **طريقة الحجز من المنبع:** وهي أهم طرق التحصيل حيث تنعدم فرص التهرب الضريبي من قبل الممول، لأنه في الواقع يحصل على الدخل الصافي بعد أن تدفع الضريبة بواسطة شخص آخر أو جهة أخرى (المكلف بتوريد الضريبة)، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الطريقة توفر على مصلحة الضرائب صرف تكاليف هامة لجباية هذه الضريبة، حيث يلتزم المكلف بدفعها لمصلحة التحصيل في الآجال القانونية ودون مقابل أو أجر.
- ❖ **التحصيل الجبري:** في كثير من الأحيان يمتنع بعض المكلفين عن دفع مستحقاتهم الضريبية لأسباب كثيرة، مثل ضعف الوعي الضريبي لدى المكلف، أو محاولة التهرب من دفعه الأسباب كثيرة، وفي جميع الحالات تلجأ الإدارة الضريبية عندئذ لأسلوب التحصيل الجبري، وهو أسلوب قانوني تستخدمه الإدارة الضريبية لإجبار المكلفين العصاة على دفع مستحقاتهم الضريبية، وهو أسلوب يتم على مراحل متعددة تتفاوت فيما بينها في درجة الردع والعقوبة.

2_ واقع التحصيل الضريبي في الجزائر:

إن واقع التحصيل الضريبي في الجزائر نادرا ما يعرف تحسنا ، حيث يتباين من سنة إلى أخرى، ما زاده سواء التراكم المستمر للديون الجبائية، في ظل سعي الدولة لإيجاد حلول حقيقية لهذه الظاهرة المتنامية، والتي تشكل خطرا على ميزانية الدولة، ففي كل مرة تتراجع فيها أسعار النفط في الأسواق العالمية، والذي بدوره يؤثر على العملة الصعبة المتأتية من الجباية البترولية، تلجأ الدولة إلى إتباع سياسة التقشف والعمل على زيادة الضرائب تأسيسا ورفعا لنسبتها، وكذا العمل على تحصيل بواقي الديون المتراكمة، لسد العجز في الميزانية العامة، ولكن مع إن ترتفع أسعار النفط تتراجع الدولة عن إتباع تلك السياسات.

ففي سنة 2018 تجاوزت الإيرادات المالية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب 5000 مليار دينار، مسجلة ارتفاعا بنسبة 76,14 % مقارنة بالسنة التي قبلها، منها 2639,42 مليار دج إيرادات عادية، و2787,10 مليار دج جباية بترولية، كما تم تحصيل ما قيمته 922,18 مليار دج لفائدة ميزانيات أخرى منها إيرادات جبائية موجهة إلى ميزانية الجماعات المحلية من بلديات وولايات وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية التي استفدت من مبلغ 361,66 مليار دج وإيرادات جبائية موجهة إلى حسابات التخصيص الخاص

بمبلغ 599,17 مليار دج وكذا إيرادات جبائية موجهة إلى ميزانيات أخرى بلغت 1,35 دج، والجدول التالي يوضح الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنوات 2020-2021-2022 (المبالغ بآلاف دج)

الجدول رقم 2: الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنوات (المبالغ بآلاف دج)

الإيرادات الجبائية	2020	2021	2022
الجبائية العادية			
حواصل الضرائب المباشرة	1.428.440.000	1.254.158.162	1.191.069.477
حواصل التسجيل والطابع	93.944.000	61.639.866	95.364.049
حواصل الضريبة المختلفة عن الأعمال (منها TVA على الواردات)	1.182.631.000	997.330.825	1.207.443.422
حواصل الضرائب غير المباشرة	47.159.000	29.618.500	20.035.075
حواصل الجمارك	294.691.000	308.956.650	343.948.793
الجباية البترولية	2.200.325.000	1.919.231.097	2.103.909.240

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قانون المالية لسنوات 2022/2021/2020

3- أسباب ضعف التحصيل الضريبي وسبل معالجتها

أ- أسباب ضعف التحصيل الضريبي:

تتعدد أسباب ضعف التحصيل الضريبي حسب الجهة المسؤولة عنها، وتتمحور أساسا حول نقص الإمكانيات على مستوى مديريات الضرائب، وانخفاض عدد مراكز الدفع والقباضات وغياب الرقمنة والتكنولوجيا، وأيضا ضعف المعلومة الضريبية، إضافة الى مشكلة التهرب الضريبي، والتصريح الخاطيء والتدليسي وتواطؤ بعض الأعوان في مجارة بعض البارونات لتخفيض الأرقام المصرح بها.¹

- أسباب تتعلق بالملكف: من أهم أسباب نقص الموارد المالية للدولة نجد ظاهري الغش والتهرب الضريبي اللتين تؤثران مباشرة على الاقتصاد الوطني.
- الغش الضريبي: والذي حدد المشرع الجزائري العناصر المحددة له استنادا للمادة 36 من قانون الاجراءات الجبائية: "استعمال طرق احتيالية للمساس أو محاولة التملص كليا أو جزئيا من وعاء الضريبة، أو من تصفية أو من دفع الضرائب أو الرسوم المفروضة"

¹ بارش عيسى، بليمان يمينة، التحصيل الجبائي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، عدد3، سبتمبر 2021 ص101

فالغش الضريبي سلوك غير مشروع يقوم به المكلف، يهدف إلى عدم دفع الضريبة المفروضة عليه كلياً أو جزئياً، وقد يكون الغش في شكل تصريحات ناقصة، أو تتضمن بيانات خاطئة، كما يلجأ إلى استعمال أساليب ماهرة يتخلص بها من الضريبة، حيث يحاول مسح كل أثر أثناء تهربه تحسباً لأي رقابة جبائية محتملة.

● **التهرب الضريبي:** هو قيام المكلف الخاضع للضريبة (فرد أو شركة) بعدم دفع الضرائب المستحقة للدولة، والمترتبة على دخله أو ثروته أو على أي واقعة أخرى منشئة للضريبة (الاستهلاك أو الاستيراد مثلاً)، أو تخفيض مبالغ هذه الضرائب، من خلال استعمال طرق وأساليب ملتوية لتجنب الضريبي، وهو تهرب مشروع يسعى من خلاله الفرد إلى التخلص من الضريبة جزئياً أو كلياً، دون تحميل عبئها للغير، وكذا دون مخالفة التشريعات الضريبية، عن طريق استغلال الثغرات القانونية والنقائص الموجودة في التشريع. ويختلف التهرب الضريبي عن الغش الضريبي من حيث الأساس أو الفعل المؤدي لذلك، لكن المعنى واحد وهو المخالفة الجبائية وعدم احترام العدالة الضريبية.

إن غياب العدالة الضريبية أصبح عاملاً آخر يعيق المستثمرين حيث يضطر الكثير إلى دفع الضرائب في وقتها، في حين يوجد رجال أعمال بلغت الديون الضريبية المتراكمة عليهم المليارات من الدنانير، بل ويتحصلون على قروض مصرفية.

● **الضغط الضريبي:** الذي يدفع الأفراد إلى التهرب، والذي بدوره يؤدي إلى تشويه المعطيات الاقتصادية، الضغط الضريبي الممارس اليوم في الجزائر أصبح رهيباً ولا يشجع على الاستثمار، حيث بات الاقتطاع الضريبي يقارب 27 في المائة وهو رقم أعلى من المسجل في دول الجوار مثل تونس أو المغرب، ما يؤثر على تنافسية السوق الجزائرية.

هذا الضغط الضريبي أصبح ينفر الاستثمار في البلاد، ودفع بالكثير من رجال الأعمال وأصحاب المهن إلى التوجه نحو بلدان أخرى لإقامة مشاريع استثمارية، بعدما زاد التوسع الضريبي الذي تمارسه الحكومة من حدة الركود الاقتصادي.¹

¹ كحال حمزة "ضغط ضريبي في الجزائر وتهرب يرهق الخزينة" موقع "العربي الجديد" تاريخ النشر 14 أوت - 2019 تاريخ الاطلاع 20 أبريل 2022

● أسباب تتعلق بالإدارة:

تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي، لذلك كلما كانت هذه الإدارة ضعيفة الكفاءة كلما سهل التهرب الضريبي، ويرجع عدم كفاءة الإدارة الضريبية إلى ضعف الإمكانيات والوسائل المادية وكذلك إلى نقص الأيدي العاملة الفنية، وذلك ناتج عن ضعف الأجور الوظيفية العمومية، وقلة المعاهد المتخصصة في تكوين إطارات الضريبية، بالإضافة إلى ذلك توجد ظاهرة خطيرة تهدد وجود الإدارة الضريبية والتي ترتبط بالجانب الخلفي لموظفي الإدارة الضريبية، التي تتمثل في الرشوة بحيث أنها تعتبر أخطر من ضعف الكفاءة، وتندرج ضمن الفساد الاقتصادي، ولازالت الإدارة الضريبية الجزائرية تعاني من قلة الأداء الضريبي، وبعيدة كل البعد على المعايير الدولية ومن أسباب ذلك مايلي:

- ✓ نقص المفاهيم الحديثة في تسيير الإدارة الضريبية مثل روح التسويق، العلاقات العامة، التسيير بالأهداف..... الخ؛
- ✓ نقص الجهود الفعلية للتعريف بالنظام الضريبي بغية نشر الوعي الضريبي لتفادي عدم التحضر الجبائي للمكلفين، وذلك عبر وسائل الاتصال المختلفة؛
- ✓ ضعف التكوين في المجال الضريبي، والاعتماد التام على مضمون النظام الضريبي الفرنسي دون سواه الذي لا يتماشى في أغلب الأحيان مع الواقع.

ب- سبل معالجة ضعف التحصيل الضريبي:

إن عدم الصرامة في التكفل بالتحصيل الجبائي ومتابعته، مرتبط أساسا بالنقائص الناتجة عن تنظيم الإدارة الجبائية، كما أن ممارسات المشرع في وضع القوانين وتطبيق القرارات، تميزت في بعض الأحيان بالعشوائية مما نتج عنه ثغرات قانونية يستغلها المكلف بالضريبة، وهذا ما يؤدي إلى تقليص حجم الحصيلة الضريبية التي تزود الدولة بالسيولة المالية اللازمة لتحقيق التنمية المحلية والوطنية.

وقد باشرت الجزائر في وضع إصلاحات ضريبية في سياق الإصلاحات الاقتصادية، ورافقتها بعصرنة وإصلاح الهياكل الجبائية الموروثة عن الاستعمار، والمتبعة في ظل اقتصاد مركزي مخطط، كل هذا من أجل زيادة التحصيل الضريبي، والذي تميز لعدة سنوات بالضعف المستمر، مما صعب من الوضعية المالية للخزينة .

إن تحسين وضعية التحصيل الجبائي مرهونة باتخاذ الإجراءات التالية:

- ✓ العمل إلغاء الديون الجبائية مستحيلة وصعبة التحصيل؛

- ✓ إرساء العدل بين موظفي الإدارة الجبائية، وتحفيزهم؛
 - ✓ وتوفير الحماية اللازمة لهم في مجال الرقابة والزيارات الميدانية؛
 - ✓ تكوين الإطارات المتخصصة في المجال الجبائي من خلال وضع برامج تكوينية تتماشى مع التغيرات التي يشهدها النظام الضريبي؛
 - ✓ توفير الإمكانيات المادية الضرورية للعمل الإداري والميداني؛
 - ✓ تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف، وخلق جو من التجاوب والتصالح بينهم؛
 - ✓ رفع الوعي الجبائي لدى المكلفين، والذي ينعكس ايجابيا على تصرفاتهم اتجاه الضريبة؛
 - ✓ خلق التعاون بين الإدارة الجبائية والإدارات الأخرى، حتى تسهل عملية مراقبة ومتابعة المكلفين بالضريبة؛
 - ✓ تحسين الرقابة الجبائية بانتهاج سياسة رشيدة للحد من تفاقم آثار التهرب الضريبي؛
 - ✓ إرساء نظام ضريبي عادل يراعي المبادئ الضريبية ويجنب الازدواج الضريبي؛
- ولهذا على الدولة أن تعمل على تكييف التشريع الجبائي نحو التوجه للتقنيات غير المادية، والتأطير والدخول الالكتروني للنظام المركزي.

الفرع الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في الحد من التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية

1- طرق الحد من التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية في إطار الرقمنة

تساهم رقمنة الضرائب في رفع كفاءة التحصيل الضريبي، والحد من التهرب، ورصد حجم التعاملات التجارية بين الشركات وبعضها البعض، وبينها وبين المستهلك، من خلال عدة طرق وأساليب، نذكر منها:¹

• تبسيط وتعزيز الإجراءات الجبائية:

اعتمدت السلطات العمومية خطة إستراتيجية تتضمن تدابير لتبسيط النظام الضريبي، لتوسيع الوعاء وتخفيف الضغط الضريبي، وتعزيز وتشديد أساليب وإجراءات الرقابة للحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي.

• **إدخال تكنولوجيا المعلومات:** وذلك لسهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين بالضريبة، الذي يثبت ارتكابهم للغش والتهرب الضريبي والذين يخلون بالتزاماتهم الجبائية.

• **الفاتورة الإلكترونية:** هي فاتورة يتم إصدارها وحفظها بصيغة الكترونية منظمة عبر نظام إلكتروني، وتحتوي على متطلبات الفاتورة الضريبية، ولا تعتبر الفاتورة المكتوبة بخط اليد أو المصورة بماسح ضوئي فاتورة إلكترونية، وتساهم في حصر المجتمع الضريبي بشكل أدق، لأنها تحمل كل المعلومات اللازمة على الشركات، من الرقم التسجيل الضريبي والاسم واللقب والصفة ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني الشخصي، وهذا كله يسهل أيضا وضع المكلف بالضريبة تحت الرقابة الإلكترونية.

• **عملية مطابقة البيانات:** تعتبر من طرق الحد من التهرب الضريبي، حيث أنها تعتبر من الحلول التقنية لمطابقة كل المواصفات بين كل المعلومات المصرحة والمعلومات الواجبة الدفع التي تمتلكها الإدارة الجبائية الرقمية، وتتضمن كذلك آلية تتيح كشف محاولات التلاعب والتهرب الضريبي.

• **إدخال قدر أكبر من التقارير:** التي يتم التحقق منها من خلال أطراف ثالثة، على سبيل المثال، دمج المعلومات في العمليات الإدارية القادمة من الوسطاء الماليين، وأجزاء أخرى من الحكومة، ودفعي الضرائب الآخرين، والإدارات الضريبية الأخرى.²

¹ عساسي مريم، عدوكة الزهرة، رقمنة النظم الجبائي في الحد من أشكال التهرب الضريبي، جامعة محمد خيضر بسكرة 2021/2020، ص 26.

² نسرين فوزي اللواتي، بوابة الأهرام، التحول الرقمي لمنظومة الضرائب.. خارطة طريق الاقتصاد المستدام، تاريخ النشر 14 أفريل 2021، الساعة 14:32، تاريخ الاطلاع 12 ماي 2022

● **نظام البلوكتشين blockchain** : هو شكل من أشكال دفتر الأستاذ الموزع عبر الأنترنت، من فرد إلى آخر بواسطة عقد اتفاقية فيما بينهم (عقد الكتروني)، ويتكون من قائمة متزايدة باستمرار من السجلات (تسمى الكتل)، مؤمنة ومرتبطة ببعضها البعض باستخدام التشفير، ويتمكن كل مشارك من عرض جميع السجلات على البلوكتشين، ولا يستطيع أحد عرضها بأثر رجعي، ويتم تحديثه كل عشرة (10) دقائق تقريبا، ويضمن حصول كل مشارك فيه على أحدث نسخة منه.

يمكن البلوكتشين من تحسين الامتثال للضرائب بشكل كبير من خلال ضمان المدفوعات الآلية للضرائب في الوقت الفعلي، وهذا من خلال استخدام العقود الذكية، كما يسمح بالتنفيذ للأطراف غير مرتبطة بالتعامل مع بعضها البعض في حالة غياب الطرف الثالث موثوق به، من أجل التحقق من صحة المعاملة، على سبيل المثال يمكن اقتطاع الضريبة تلقائيا ودفعها إلى الخزينة وقت دفع الرواتب.

كما يمكن استخدامه لمعالجة المخاوف الإدارات المالية الأخرى، والحد بشكل كبير من تكاليف المعاملات مثل تحسين الإنفاق العام وتقديم الخدمات، ومنع الاحتيال والتهرب الضريبي.¹

2- مدى مساهمة تطبيق رقمنة الإدارة الضريبية في تحسين التحصيل الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي:

تلعب رقمنة الإدارة الضريبية دورا هاما ومحوريا في عملية النهوض بالقطاع الضريبي، سواء من ناحية تحسين التحصيل الجبائي، أو من ناحية مكافحة كل أشكال التهرب الضريبي، وذلك يعود إلى أن رقمنة الإدارة تسمح بالتقليل من تعقد الإجراءات الإدارية داخل الإدارة الضريبية، كما تسمح باختصار الوقت والجهد في القيام بمهامها، وكذا اكتشاف حالات التهرب الضريبي كون أن كل العمليات تصبح مسجلة الكترونيا، وتسمح بتسهيل عمليات القيام بالالتزامات الجبائية بالنسبة للمكلفين بالضريبة دون تكليفهم عناء التنقل والانتظار وعليه تخفيف الضغط عليهم.

إلا انه بالتمتع الجيد لمدى تحقق الأهداف المرجوة من تفعيل الرقمنة في الإدارة الجبائية، نجد الجزائر ما زالت لم تحقق هذه الأهداف، وبالتالي عدم مساهمتها في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، وهذا يعود للعديد من الأسباب نذكر منها:²

بن عزوق منيرة، مسقم مريم، دور الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي

¹ مروة زحاف، دورة رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي، جامعة أم البواقي، الجزائر، سنة 2020/2019 ص 50-51

² بن عزوق منيرة، مسقم مريم، مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية، دور الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، المجلد 03، العدد 5، السنة 2020، ص 525

- **عدم توافر البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** إن تطبيق فكرة رقمنة الإدارة الضريبية يقتضي توافر البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهو الأمر الذي يستدعي تحسين مستوى الخدمات الهاتفية وتوفيرها في جميع أنحاء الدولة، كذلك إنشاء وتطوير الشبكة الرقمية لخدمات الانترنت والعمل وخفض تكاليف استخدامها، إلى أنه بالرجوع إلى الجزائر نجد أن هذه التكنولوجيا تتسم بالضعف وعدم السرعة في التنفيذ، إلى جانب انه مازالت بعض المناطق لم تزود بخدمة الأنترنت وغيرها.
- **عدم توفر وسائل الدفع والسداد الالكتروني:** يتطلب تحسين التحصيل الجبائي توافر وسائل الدفع والسداد الالكتروني، حيث يتطلب نجاح الرقمنة في الإدارة الضريبية ضرورة استبدال الوسائل التقليدية للدفع والسداد بوسائل الكترونية تصلح لهذا الغرض مع ضرورة توفير الحماية لها من كل الجرائم، وهو الأمر الذي لم تصل إليه الجزائر بعد، في حين نجد أن بعض الدول ككينيا قد عملت على جعل المكلفين يدفعون ضرائبهم باستخدام هواتفهم المحمولة.
- **غياب تعميم التعامل بنظام التصريح الالكتروني:** إن عملية تقديم التصريحات الكترونيا تلعب دورا هاما في عملية تحسين التحصيل الضريبي وكذلك مكافحة التهرب الضريبي، إلى أنه نجد أن المشرع الجزائري لم يعمم نظام التصريح الالكتروني بالنسبة لكل الفئات، إذ نجد أنها تقتصر على المكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديريات كبريات المؤسسات فقط.
- **عدم وجود منظومة تشريعية تتلاءم مع طبيعة رقمنة الإدارة الضريبية:** يقتضي نجاح وتحقيق فعالية تطبيق الرقمنة في الإدارة الضريبية، ضرورة إعادة النظر في التشريع والتحول نحو العمل بتشريع جديد يتلاءم مع طبيعة الإدارة الضريبية الالكترونية ويعترف بكل المعاملات التي تتم من خلالها وهو الذي لم تصدره الجزائر بعد في المجال الضريبي.
- **عدم وجود حماية لمعاملات الالكترونية:** يحتاج نجاح تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية ضرورة توفير متطلبات الخاصة بتأمين وحماية خصوصية البيانات والمعلومات وكذلك حمايتها من الاحتيال، لأنه بالرغم من مزايا تبني الإدارة الالكترونية التي لا تعد بديلا عن الإدارة التقليدية، وإنما هي وسيلة حديثة لرفع مستوى أداء الإدارة لتحقيق الكفاءة والفاعلية، فان هناك العديد من المخاطر التي تواجهها نذكر منها ما يتعلق بالأمن الالكتروني والخصوصية والاحتيال، التي يمكن أن تقع من جراء سرقة البيانات، وهو ما وقعت فيه الهيئات الأمريكية مثل مصلحة الضرائب الأمر الذي كشف ضعف النظم الحكومية.

كل هذه العقبات والنقائص أدت إلى بلوغ الضرائب غير محصلة قرابة ما يزيد عن 11 ألف مليار سنتيم كجباية غير محصلة تراكمت على مدار السنوات، الأمر الذي يؤكد على تفشي حالات التهرب الضريبي بالرغم من أن المشرع سار نحو تطبيق الرقمنة في الإدارة الضريبية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة نقطة بداية لأي بحث علمي ومصدر إلهام للباحث، كون أساس المعرفة العلمية هو التراكمية، وأن كل بحث علمي ما هو إلا تكملة لما توقف فيه بحث سابق، وبناء عليه أطلعنا على مجموعة من الدراسات السابقة من أجل الإلمام بالموضوع والمقدرة على ضبط الإشكالية.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

يمكن تلخيص أهم الدراسات التي تطرقت إلى إحدى جوانب دراستنا أو تقاطعت معها فيما يلي:

❖ دراسة مروة زحاف، "دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي" - تجارب دولية رائدة

بالإشارة إلى حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير،

تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة، العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019-2020.

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو استعراض كيفية مساهمة رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي بالإضافة إلى استعراض التجارب الدولية الرائدة في مجال رقمنة المالية العامة من خلال التعرف على أهم مجالات رقمنة المالية العامة وأنظمتها المستخدمة في مجال العمل الضريبي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن رقمنة المالية العامة ساهمت في تحسين التحصيل الضريبي كما وكيفا، حيث تسمح هذه الأخيرة للحكومة بمعالجة المزيد من المعلومات حول مختلف النتائج الاقتصادية لدفعي الضرائب وذلك من خلال تبنيها لمختلف النظم الإلكترونية، كما تفاوتت تجارب بلدان العالم في رقمنة ماليتها العامة، حيث سبق بلدان العالم المتقدم بلدان العالم النامي بأشواط لأسباب عديدة كان أبرزها البنية التحتية الرقمية المتطورة، الكفاءات البشرية والقوانين الصارمة والمرنة في نفس الوقت وغيرها، غير أنه بقي لكل بلد خصوصيته في تنفيذها وتحصيل نتائجها.

❖ دراسة محمد بودالي، وموسى بوشنب، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر-

الإدارة الجبائية نموذجاً، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2 لونيبي علي، مخبر التحديات النظام الضريبي

الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية، العدد 8، جوان 2016.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الرقمنة في تطوير وتحسين الخدمة العمومية وذلك بالإسقاط على الإدارة

الجبائية في الجزائر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- تهدف رقمنة الإدارة من خلال التصريح الإلكتروني وكذا المواقع الإلكترونية إلى تقليل معاناة المكلفين وتحسين جودة الخدمة وهذا يصب في مصلحة المكلف إن التدابير التي جاءت لعصرنة الإدارة الجبائية وتحسين الخدمة العمومية لم تشمل جميع المكلفين فهي تقتصر في غالب الأحيان على المكلفين التابعين لمديرية كبريات الشركات
- التقنيات الإلكترونية التي استحدثتها الإدارة الجبائية اقتصر فقط على إدارة الضرائب ولم يتم ربطها بالإدارات والمؤسسات الأخرى وهذا لا يخدم نظام المعلومات الجبائي.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

- ❖ دراسة إبراهيم ناصر جودة، التجربة الأردنية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي، جامعة الزرقاء، الأردن، بحث منشور في مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، 11 ديسمبر 2016 .
- تهدف هذه الدراسة إلى تجربة إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي في الأردن وأثر ذلك على مساعدة النظام الضريبي بتحقيق أهدافه، أهم النتائج التي توصلت إليهم هذه الدراسة:
- ساهم إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي في الأردن بالمساعدة بتحقيق أهداف الضريبة منها زيادة التحصيلات الضريبية، وتحقيق العدالة الضريبية بقدر المستطاع، توصل أيضا هذا البحث إلى أن هناك مجموعة من العوامل المحفزة والمساعدة للتجربة الأردنية في إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي منها الموارد البشرية المؤهلة والمدربة.

❖ دراسة Emmanouil Kitsios , João Jalles, Geneviève Verdier

Tax Evasion from Cross-Border Fraud: Does Digitalization Make a Difference? Internationa Monetary Verdier, Geneviève Jalles, João Emmanouil Kitsios , November 2020. Fund,

عنوان هذه الدراسة: "التهرب الضريبي من الاحتيال عبر الحدود وهل الرقمنة تحدث فرقا؟"، بحث منشور في دائرة الشؤون المالية، صندوق النقد الدولي، حيث أتى عنوان هذه الدراسة على شكل سؤال، وتعطي إجابات نظرية وإحصائية، حيث هدفت إلى دراسة الرقمنة الحكومية والامتثال الضريبي، انحدار الفجوة التجارية، حجم الإيرادات الضريبية وهذا كله بعد إدخال الرقمنة للإدارة الجبائية، وكذا إيجاد حلول فعالة في الحد من التهرب الضريبي التجاري عبر الحدود بين الدول، وقد توصلت الدراسة إلى أن التهرب الضريبي عبر الحدود ذو أهمية بالغة

وواسع الانتشار، وأن الرقمنة تلعب دور كبيراً في التخفيف من التهرب الضريبي عبر الحدود، كما أن استخدام الرقمنة في الحد من هذا التهرب تزيد من احتمالية رفع الإيرادات.

المطلب الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الجدول التالي يوضح الفروق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

الجدول رقم 3 : الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الدراسة	الفروقات	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
دراسة: مروة زحاف	الهدف	مدى مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي	هو استعراض كيفية مساهمة رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي
	النتيجة	تساعد رقمنة الإدارة الجبائية من خلال المواقع الالكترونية والتصريح الالكتروني، على توفير الجهد والوقت وتقليل المعاناة على المكلفين وكذا جمع البيانات .	تساعد رقمنة الإدارة الجبائية من خلال التصريح الإلكتروني والمواقع الإلكترونية على توفير الوقت والجهد والتكلفة وتقليل المعاناة للمكلفين، بالإضافة إلى جمع البيانات وتحديد الالتزامات الضريبية مما يسهل عملية التحصيل الضريبي ويقلل من الغش الضريبي
	أداة الدراسة	استبيان	جمع وتحليل المعطيات والبيانات
دراسة محمد بودالي، وموسى بوشنب	الهدف	إبراز دور الرقمنة في تطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين على مستوى الإدارة الجبائية	إبراز دور الرقمنة في تطوير وتحسين الخدمة العمومية وذلك بالإسقاط على الإدارة الجبائية في الجزائر
	النتيجة	الإصلاحات الضريبية المتبعة من طرف الدولة، واستخدام التقنيات الحديثة في المجال الضريبي كتقنيات البلوكتشين والفاطورة الإلكترونية ساهمت في محاربة الغش الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية	التقنيات الإلكترونية التي استحدثتها الإدارة الجبائية اقتصر فقط على إدارة الضرائب ولم يتم ربطها بالإدارات والمؤسسات الأخرى وهذا لا يخدم نظام المعلومات الجبائي.
	أداة الدراسة	استبيان	استبيان

تجربة إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي في الأردن وأثر ذلك على مساعدة النظام الضريبي بتحقيق أهدافه.	بيان دور الرقمنة في الإدارة الجبائية في الجزائر وتأثير ذلك على تحقيق أهداف النظام الضريبي.	الهدف	دراسة : إبراهيم ناصر جودة
ساهم إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي في الأردن بالمساعدة بتحقيق أهداف الضريبة منها: زيادة التحصيلات الضريبية	ساهمت الرقمنة في زيادة الحصيلة الضريبية والحد من التهرب الضريبي.	النتيجة	
استبيان	استبيان	أداة الدراسة	
دراسة الرقمنة الحكومية والامتثال الضريبي، انحدار الفجوة التجارية، حجم الإيرادات الضريبية وهذا كله بعد إدخال الرقمنة للإدارة الجبائية، وإيجاد حلول فعالة في الحد من التهرب الضريبي التجاري عبر الحدود بين الدول	واقع الرقمنة في الإدارة الجبائية، ومدى مساهمتها في زيادة الحصيلة الضريبية والحد من التهرب الضريبي.	الهدف	Emmanouil Kitsios , João Jalles, Geneviève Verdier
التهرب الضريبي عبر الحدود ذو أهمية بالغة وواسع الانتشار، وأن الرقمنة تلعب دور كبيرا في التخفيف من التهرب الضريبي عبر الحدود، كما أن استخدام الرقمنة في الحد من هذا التهرب تزيد من احتمالية رفع الإيرادات	إن استعمال الرقمنة في الإدارة الجبائية ساهمت إلى حد كبير في عملية الحد من التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية	النتيجة	
جمع وتحليل المعطيات والبيانات	استبيان	أداة الدراسة	

المصدر: من إعداد الطليتين بالاعتماد على الدراسات السابقة المذكورة سابقا.

خلاصة:

وفي ختام هذا الفصل يمكن القول أن اعتماد الرقمنة يجعل النظام الضريبي أكثر كفاءة في مقاومة الفساد واقل تكلفة، خاصة وإنها تسهل عملية مراقبة دافعي الضرائب وموظفي الإدارة الضريبية على حد سواء، وبالتالي اكتشاف أي نوع من المخالفات أو التجاوزات من الطرفين.

قبل التحول نحو رقمنة خدماتها الضريبية، تم التركيز في المرحلة الأولى على تعزيز الوصول إلى المعلومة الضريبية من خلال إنشاء موقع الكتروني للمديرية العامة للضرائب، بمثابة نافذة معلومات ضريبية للمكلف، يتيح الاطلاع على مختلف القوانين الضريبية والمالية، النصوص التنظيمية والدلائل الضريبية، إضافة إلى رسائل إعلامية والمجلة الالكترونية على تحسين نوعية وأساليب تقديم الخدمات الضريبية، من خلال توظيف التقنيات الرقمية الحديثة في تحويل معاملتها إلى معاملات الكترونية وتجريدها من طابعها المادي، وفي هذا الصدد ومن اجل تعزيز خدماتها الرقمية تم إنشاء النظام المعلوماتي "جبايتك"، وذلك من أجل تبسيط المعاملات في مجالات قطاع الضرائب، وكذلك تسعى بهذه الخطوة إلى الحد من التهرب الضريبي، وزيادة الحصيلة الضريبية.

وتعرفنا على ماهية التحصيل الضريبي، ومختلف أشكاله وإجراءات وطرق التحصيل الضريبي، وكذا واقع التحصيل في الجزائر، وأسباب ضعف التحصيل وطرق الحد من التهرب الضريبي، وزيادة الحصيلة الضريبية في إطار الرقمنة، وسيتم التعرف على واقع تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية، وما مدى مساهمتها في زيادة الحصيلة الضريبية، من خلال الفصل الثاني الذي أجرينا فيه دراسة استبائية من خلال آراء موظفين قطاع الضرائب.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد التطرق إلى الجزء النظري والذي يتمحور حول رقمنة الإدارة الجبائية، والتحصيل الضريبي في إطار الرقمنة، نحاول في هذا الفصل التطرق إلى الدراسة الميدانية والتي كانت على مستوى مركز الضرائب برج بوعريريج، بحيث نقوم من خلال هذا الفصل باختيار فرضية الدراسة من خلال تحليل آراء عينة من موظفي المركز، وذلك باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي ومختلف أدوات الدراسة، لمعرفة مدى مساهمة الرقمنة في زيادة الحصيلة الجبائية، وسيتم في هذا الفصل تحليل أهم النتائج والعمل على مناقشتها، حيث سنتطرق إلى:

- **المبحث الأول:** تقديم وعرض المؤسسة محل الدراسة
- **المبحث الثاني:** مراحل إعداد استمارة الدراسة الاستبائية
- **المبحث الثالث:** الدراسة الإحصائية الوصفية لعناصر الاستبيان

المبحث الأول: تقديم وعرض المؤسسة محل الدراسة

تعد المراكز الضريبية أحد أهم ما استحدثته الحكومة الجزائرية، في إطار الإصلاحات الكبرى التي قامت بها، بهدف تعزيز الشفافية، ورفع مستوى الأداء، وسنقوم في هذا المبحث بتقديم المؤسسة المستقبلية التي وقع عليها محور الدراسة وهي مركز الضرائب برج بوعرييج، والهيكلة التنظيمية للمركز.

المطلب الأول: تعريف مركز الضرائب وتأسيسه

1- تعريف مركز الضرائب (CDI):

يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب، تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم.

يطمح مركز الضرائب المنشأ بهدف تقديم خدمة نوعية، إلى تطوير شراكة جديدة تجمعها بالمكلفين بالضريبة، تقوم أساسا على التواجد، الاستماع، الاستجابة، ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة، ويمثل مركز الضرائب بالنسبة للمكلف بالضريبة المحور الجبائي الوحيد المكلف بالتسيير العرضي لملفه.

شكل افتتاح مركز الضرائب النموذجي لـ: "روبية" في 2009، أول مرحلة رئيسية يتم تخطيطها، في إطار هذا المشروع الطموح، والهدف الرئيسي من افتتاح هذا المركز هو السماح للإدارة الجبائية بتقييم فعالية التنظيم والأساليب، وكذا الأدوات المحددة لعمل المركز.

على الرغم من تجربته القصيرة، سجل المركز النموذجي لروبية تطورا واعدة من حيث الأداء المالي، معالجة القضايا النزاعية، الرقابة، والاستقبال.

قامت المديرية العامة للضرائب في أواخر سنة 2011 بوضع حيز العمل ستة مراكز للضرائب في كل من ولايات مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر، قالمة، أم البواقي وسوق أهراس.

2- تأسيس مركز الضرائب لولاية برج بوعريبيج:

يقع المركز وسط ولاية برج بوعريبيج، وهو عبارة عن هيكل إداري حديث وعصري مجهز بكافة الوسائل الضرورية للعمل الإداري، والتكفل الأحسن للمكلفين الخاضعين له، تم افتتاحه رسمياً 2 ديسمبر 2012، كما يعتبر من الصنف الثالث، وهو عبارة عن مركز موحد يجمع تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير، التحصيل، المراقبة والمنازعات.

ويختص مركز الضرائب بتسيير ملفات المكلفين الخاضعين للضريبة حسب النظام الحقيقي، والذين رقم أعمالهم السنوي يفوق أو يساوي 8.000.000 دج.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

يتكون الهيكل التنظيمي من ثلاث: مصالح رئيسية، قبضة ومصالحتين.

1- المصلحة الرئيسة للتسيير: وتكلف بـ:

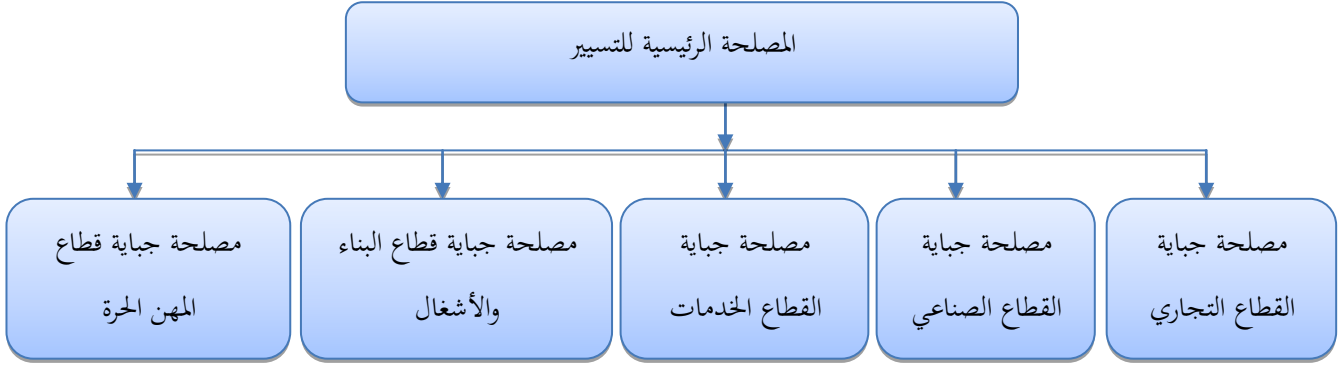
- التكفل بالملفات المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتياجات؛
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، لصفة وكيل مفوضا للمدير الولائي؛
- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و/أو المراجعة المحاسبية؛
- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى، مع الحرص على انسجامها.

وتضم خمس مصالح :

- ✓ المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛
- ✓ المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- ✓ المصلحة المكلفة بجباية قطاع التجاري؛

- ✓ المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛
- ✓ المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

الشكل رقم 3: فرع المصلحة الرئيسية للتسيير



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المديرية العامة للضرائب

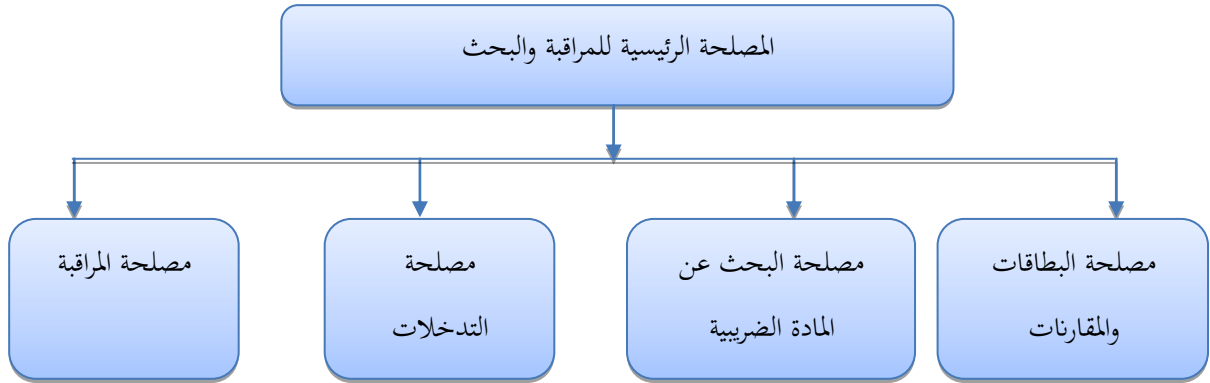
2- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: وتكلف بـ:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها؛
- اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحوصل تقييمية دورية.

وتضم أربع مصالح:

- ✓ مصلحة البطاقات والمقارنات؛
- ✓ مصلحة البحث عن المادة الضريبية؛
- ✓ مصلحة التدخلات؛
- ✓ مصلحة المراقبة.

الشكل رقم 4: فروع المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات موقع المديرية العامة للضرائب

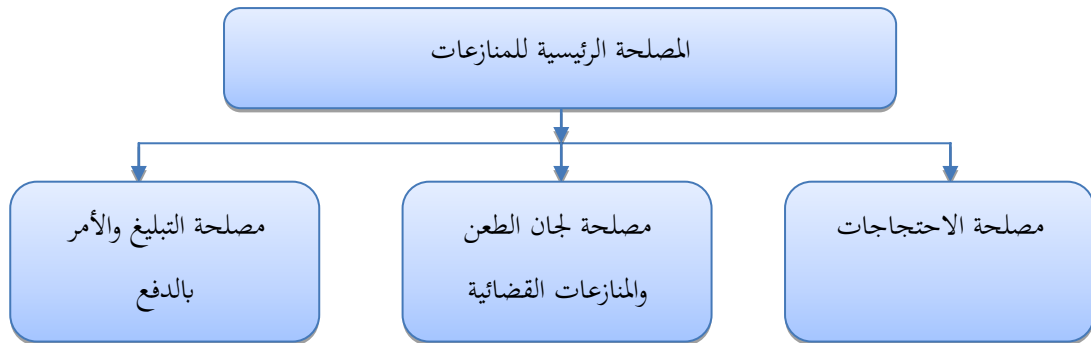
3- المصلحة الرئيسية للمنازعات : وتكلف بـ:

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب ونتائج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.

وتتضمن ثلاث مصالح :

- ✓ مصلحة الاحتجاجات؛
- ✓ مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية؛
- ✓ مصلحة التبليغ والأمر بالدفع

الشكل رقم 5: فروع المصلحة الرئيسية للمنازعات



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات موقع المديرية العامة للضرائب

4-القباضة: وتكلف بـ:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛
- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضرائب؛
- مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة، وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

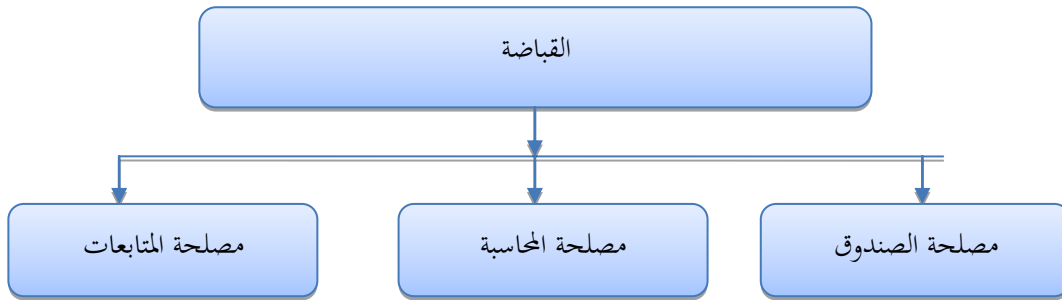
وتضم ثلاث مصالح:

✓ مصلحة الصندوق؛

✓ مصلحة المحاسبة؛

✓ مصلحة المتابعات.

الشكل رقم 6: مصالح القباضة.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات موقع المديرية العامة للضرائب

5-مصلحة الاستقبال والإعلام: تحت سلطة رئيس المركز وتكلف بـ:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية، الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

6- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل: وتكلف بـ:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها؛
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات؛
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

المبحث الثاني: مراحل إعداد استمارة الدراسة الاستبائية

تتطلب الدراسة الميدانية الاعتماد على جملة من الأدوات، لضمان أفضل معالجة للموضوع، وعلى هذا الأساس فقد اعتمدنا على الاستبيان، وذلك باعتباره أداة واسعة الاستعمال من قبل الباحثين، لما له من مزايا في مجال قياس وتطابق وجهات النظر مع أفراد العينة الموجه إليها الاستبيان، وهذا من خلال تحليل نتائجه وتكوين رأي عن التساؤلات المطروحة تمهيدا لاستخلاص النتائج النهائية.

المطلب الأول: تحضير استمارة الاستبيان

عند تحضيرنا لهذا الاستبيان وقفنا على مجموعة من الصعوبات التي حاولنا تذليلها، لتكون في متناول جميع عينة الدراسة، حيث يمر إعداد هذا الاستبيان وتعيينه، بعد الإطلاع على بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة، ولكي يكون الاستبيان بسيط الشكل والمضمون فقد مررنا بثلاث مراحل:

1- مرحلة التصميم

في المرحلة الأولى قمنا بإعداد الاستمارة بناء على الإشكالية، واعتمادا على عدة مراجع، وأخذنا بعين الاعتبار مجموعة من المبادئ منها:

- صياغة أسئلة الاستبيان بطريقة بسيطة وواضحة، بحيث حاولنا فيها الابتعاد عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من قبل الأفراد المستجوبين؛
- ربط الأسئلة بالفرضيات وبالأهداف المراد الوصول إليها مع مراعاة تدرجها وتسلسلها؛
- احتواء الاستمارة على أسئلة مغلقة (موافق تماما، موافق، محايد، غير موافق تماما، موافق تماما)، وهذا بغية تسهيل معالجة الإجابات وتحليلها.

وبعد الانتهاء من صياغة معظم الأسئلة، كان لابد علينا من تقديمها إلى الأساتذة المتخصصين في هذا الجانب، من أجل الاطلاع عليها وإعطاء توصيات وملاحظات، للتأكد من سلامة صياغة الأسئلة وقدرتها على تغطية جميع جوانب البحث، وكذا لتفادي الأخطاء التقنية والمنهجية التي قد تقع فيها، والتي قد تحول دون الحصول على كل المعلومات الضرورية.

2- مرحلة إعادة التصميم:

في هذه المرحلة حاولنا تبسيط وتوضيح الأسئلة لجعلها قابلة للفهم، من قبل أفراد العينة ذوي الخبرة والتخصص المهنيين، مع مراعاة التوصيات والملاحظات المقدمة من قبل الأستاذ، وقمنا بتعديل وتصحيح الأسئلة، الحصول على استبيان يسمح لنا بالإجابة عن فرضيات البحث والخروج واستخلاص مجموعة من النتائج.

3- مرحلة التصميم النهائي للاستبيان:

وهي آخر مرحلة في إعداد الاستبيان، حيث أخذنا بعين الاعتبار التعديلات المتوصل إليها، من خلال المرحلة السابقة، للحصول على الشكل النهائي للاستبيان، الذي قمنا بنشره في مجموعات خاصة في مواقع التواصل الاجتماعي، كذلك التسليم المباشر لمختلف أفراد العينة في مركز الضرائب.

المطلب الثاني: هيكل استمارة الاستبيان

ساعدتنا الدراسات السابقة في تصميم هذا الاستبيان، وهذا بعد استشارة ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال، وبما يغطي فرضيات وأهداف الدراسة، جاء كما هو مبني في الملحق رقم (03)، حيث يتكون هذا الاستبيان من جزئين رئيسيين هما:

الجدول رقم 4: يبين الصورة النهائية الاستبيان

عدد العبارات	البيانات	أقسام الاستبيان
الجزء الأول: البيانات الشخصية		
من العبارة رقم 01 إلى العبارة رقم 19	المحور الأول: تطبيق الرقمنة في الإدارة الضريبية	الجزء الثاني: محاور الاستبيان
من العبارة رقم 01 إلى العبارة رقم 13	المحور الثاني: الحصيللة الضريبية	
32 عبارة	مجموع: عبارات الاستبيان	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيانات الموزعة

الجدول رقم 5: عدد الاستبيانات الموزعة، المستبعدة، والمستردة الصالحة للدراسة

عدد الاستبيانات	الموزعة	المستردة	المستبعدة	المستردة الصالحة
المجموع	50	47	1	46
النسبة المئوية	100%	94%	2%	92%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيانات الموزعة

من خلال الجدول يتضح أنه تم توزيع 50 استمارة بما يعادل نسبة 100%، و استبعدت استمارة واحدة، أي ما يعادل نسبة 02%، كما أننا استرجعنا 47 استمارة قبلنا منها 46 وهي العدد النهائي أي ما يعادل نسبة 92% من النسبة الكلية للاستمارات.

الفرع الثالث: نشر وإدارة استمارة الاستبيان

1- نشر استمارة الاستبيان

عند إعداد الاستبيان، عرضناه على الأستاذ المشرف، واستعنا ببعض موظفي مركز الضرائب لإتمام بعض النقائص، وتقديم اقتراحات وإضافات تخدم الموضوع محل الدراسة، وقبل البدء في توزيع الاستبيان تم تحكيمه من طرف أساتذة ذوي كفاءة علمية ومهنية في مجال المحاسبة والجباية، من أجل صياغة أسئلة الاستبيان بشكل مفهوم ومبسط من حيث الدقة والوضوح ومدى استخدام المصطلحات وتوظيفها، والتنسيق في وضع الأسئلة وربطها بالفرضيات، وطريقة طرح الأسئلة لضمان معالجتها من الناحية الإحصائية، وكذا اختبار جدية أفراد العينة من خلال إدراج أسئلة غير مباشرة. واعتمدنا في الوصول إلى عينة الدراسة على الاتصال المباشر، من خلال مقابلة أفراد العينة أثناء ممارسة مهامهم، وكذا الاتصال غير المباشر، والاستعانة بالأشخاص ذوي الخبرة في الميدان عن طريق الاستبيان الإلكتروني، واستلمنا الإجابات على فترات، وامتنع بعض المهنيين عن ملء الاستمارة لأسباب متعددة.

● الحدود المكانية والزمانية للدراسة: تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** تتعلق هذه الدراسة بمدى مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي، وتتمثل هذه الإدارة في مركز الضرائب برج بوعريريج، أين تم توزيع ونشر الاستبيان على مجموعة من موظفي المركز.
- **الحدود الزمانية:** يرتبط مضمون هذه الدراسة بالفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة الاستبائية، والتي بدأت من شهر أبريل 2022 إلى غاية بداية شهر جوان 2022.
- **الحدود البشرية:** تمثلت الحدود البشرية لهذه الدراسة في موظفي مركز الضرائب الذين تم توزيع الاستبيان عليهم.
- **الحدود الموضوعية:** إن موضوع هذه الدراسة يصب أساساً حول رقمنة الإدارة الجبائية ومدى تأثيرها على الحصيلة الجبائية بالإيجاب أو بالسلب

2-مجتمع الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بشكل عشوائي، وهي مجموعة من موظفي قطاع الضرائب الذين لهم صلة مباشرة بموضوع رقمنة الإدارة الجبائية، لاسيما وأن المراكز الضريبية باشرت بالعمل في ظل رقمنة النظام الجبائي، التي تسهل الخدمات على موظفيها، وتسهيل آلية العمل وتفادي الأخطاء.

3-الأدوات المستعملة في الدراسة:

استعملنا في هذه الدراسة استبيان من نوع ليكارت خماسي الأداة، حيث تنقسم آراء الموظفين إلى: موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة، كما هو مبين في الملحق رقم (02) يتضمن الجزء الأول من الاستبيان المعلومات الشخصية المتعلقة بالمستجوبين، كل حسب ما يتطابق معه، ثم يأتي الجزء الثاني الذي يتمحور حول تطبيق رقمنة الإدارة الجبائية وتأثيرها على التحصيل الجبائي، ويتكون من محورين: الأول والذي يتكون من تسعة عشر (19) عبارة، تدخل كلها في مجال التحول الرقمي والتدابير الالكترونية في الإدارة الجبائية، والثاني الذي يتكون من أربعة عشر (14) عبارة، تسلط الضوء على التحصيلات الجبائية في ظل الرقمنة.

من بين الأدوات الإحصائية التي استعملت من أجل الوصول إلى هدف الدراسة، استخدمنا برنامج التحليل

الإحصائي SPSS

المبحث الثالث: الدراسة الاحصائية الوصفية لعناصر الاستبيان

سيتم في هذا المبحث عرض لمختلف النتائج المتحصل عليها، من خلال معالجة البيانات التي تم التحصل عليها، وكذلك تحليلها للوصول إلى الأهداف المرجوة.

المطلب الأول: اختبار الصدق والثبات

يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغيرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تحققنا من ثبات استبيان الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

الجدول رقم 6: اختبار درجة الثبات

عدد الأسئلة	معامل ألفا كرونباخ	محاور الاستبيان
19	0,86	قيم معامل الثبات لجميع عبارات المحور الأول
13	0,85	قيم معامل الثبات لجميع عبارات المحور الثاني
32	0,855	قيم معامل ثبات جميع عبارات الاستبيان

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v25

من خلال الجدول السابق نجد أن عبارات الاستبيان تمتاز بالثبات، حسب معامل ألفا كرونباخ الذي تجاوزت نسبته المتحققة 86% بالنسبة للمحور الأول، أي أنها مقبولة وهذا بمجموع 19 عبارة، أما بالنسبة للمحور الثاني فكانت نسبته 85%، أي أنها مقبولة وهذا بمجموع 13 عبارة وهذا يؤكد لنا ثبات فقرات محاور الاستبيان بشكل عام.

وبلغت القيمة الإجمالية لعبارات الاستبيان 0,855، والذي يضم 32 عبارة، ومنه فإن قيم معامل ألفا كرونباخ المتحصل عليه تدل على ثبات أداة الدراسة، وإمكانية الاعتماد على بيانات الاستبيان في قياس متغيرات الدراسة.

ولمعالجة البيانات المجمعة من عينة الدراسة تم استخدام برنامج "الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية" **Package for Social Sciences (SPSS) Statistical**، رقم نسخة الإصدار البرنامج المستخدم هو **spss v25**، ويحتوي على مجموعة كبيرة من الاختبارات الإحصائية المدرجة ضمن:

- الإحصاء الوصفي مثل الانحراف المعياري، المتوسط الحسابي.... الخ؛
- الإحصاء الاستدلالي مثل معامل الارتباط واختبار **T test** للعينة الواحدة.... الخ؛
- برنامج **Excel** لرسم الأشكال البيانية.

وفيما يلي مجموعة من الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

1- المدى:

لإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي ولتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي المستخدمة في الجزء الثاني من الاستبيان، تم حساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات المقياس ($5-1=4$)، ثم تقسيمه على عدد درجات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيحة بمعنى ($0.8=5/4$)، ثم نضيف هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس (1) وهذا لتحديد الحد الأعلى للخلية الأولى أول فئة المتوسط الحسابي ($1+0.80=1.80$)، ويظهر ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 7: توزيع فئات المتوسط الحسابي ودلالاتها لمقياس ليكارت الخماسي

درجات المقياس	الدرجة	الفئات	درجة الموافقة
غير موافق تماما	1] 1,8-1]	درجة منخفضة جدا
غير موافق	2] 2,6-1,8]	درجة منخفضة
محايد	3] 3,4-2,6]	درجة متوسطة
موافق	4] 4,2-3,4]	درجة عالية
موافق تماما	5] 5-4,2]	درجة عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين

2- متغيرات الدراسة:

- المتغيرات المستقلة: المتغير المستقل هو الذي يؤثر في المتغير التابع والعكس غير صحيح، أي أن المتغير التابع لا يؤثر في المتغير المستقل، وبالنسبة لهذه الدراسة يتمثل المتغير المستقل في الرقمنة في الإدارة الجبائية
- المتغيرات التابعة: المتغير التابع هو الذي يتأثر بالمتغير المستقل أو عدة متغيرات مستقلة، ويتمثل المتغير التابع في هذه الدراسة في التحصيل الضريبي.

3- التكرار والنسب المئوية: تمت الاستعانة بالتكرار والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وكذا لتحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات محاور الاستبيان.

4- الأشكال والرسوم البيانية: وهي تمثيل مرئي للبيانات لتكون أوضح وأسهل للفهم مثل الرسم البياني الدائري، الأعمدة البيانية.... الخ

5- المتوسط الحسابي: يتم استعمال هذا المتوسط لمعرفة مدى موافقة أو عدم موافقة أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ويساعد أيضا في ترتيب العبارات واتجاهات الآراء المستجوبين، وكذا تحديد مدى أهمية كل عبارة لدى أفراد العينة وتمركز إجاباتها حول قيمة العينة، وتكون المتوسطات الحسابية محصورة تبعا للدرجات المعطاة لبدائل مقياس ليكرت المستخدم في الاستبيان، وتكون محصورة بين 01-05 درجة.

6- الانحراف المعياري: حيث يقيس تشتت القيم عن وسطها الحسابي، أي قياس مدى تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي لكل عبارة من عبارات الاستبيان وكذا متغيرات الدراسة، فكلما كان الانحراف اقل من الواحد كلما قل التشتت من استجابات أفراد عينة الدراسة والعكس صحيح في حالة إذا كانت قيمة الانحراف تساوي الواحد أو تفوقه.

7- الانحدار البسيط والمتعدد: لدراسة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

إضافة إلى أنه تم اعتماد على مستوى دلالة 0.05 لاختبار الفرضيات وحساب الدلالة الإحصائية لنتائج المستجوبين، حيث يتم اختبار الفرضية على مستوى دلالة محدد ومستوى الدلالة الشائع الاستخدام في الدراسات السابقة هو 0.05 وهو ما يعرف بقيمة ألفا، أي أنه يتم اختبار الفرضية الصفرية على مستوى الدلالة ألفا تساوي 0.05 ويعني ذلك أن احتمال الخطأ في المعاينة يجب ألا يزيد عن 0.05 أو بمعنى آخر يقبل مقدار خطأ في صحة النتائج لا يزيد عن 0.05

- 8-** مستوى المعنوية Sig أو احتمال الخطأ (P-value) يظهر في مخرجات البرامج الإحصائية مثل SPSS، وعلى أساسه يتم اختيار الدلالة الإحصائية للمؤشرات الإحصائية المحسوبة، وهذا من خلال مقارنة قيمة احتمال الخطأ المصاحبة لقيم المؤشرات الإحصائية مع مستوى الدلالة 0.05
- 9-** معامل إثبات ألفا كرونباخ (alpha cronbach's): وذلك لاختبار مدى موثوقية أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة، أي تقدير ثبات أداة الدراسة (معامل الفاكرونباخ)، والذي يعتبر من أكثر مقاييس الثبات استخداما من طرف الباحثين، وهو يأخذ قيمة محصورة بين الصفر والواحد، وكلما كانت قيمة معامل الثبات مرتفعة وتقترب من الواحد فإن هذا يعتبر مؤشرا جيدا على ثبات الاستبيان.

المطلب الثاني: عرض وتحليل المعلومات الشخصية

بالاعتماد على الإجابات المقدمة في قسم المعلومات الشخصية تم تحديد خصائص العينة، حيث يتوزع أفراد العينة حسب المعلومات الشخصية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة (المنصب) الخبرة المهنية كآآتي:

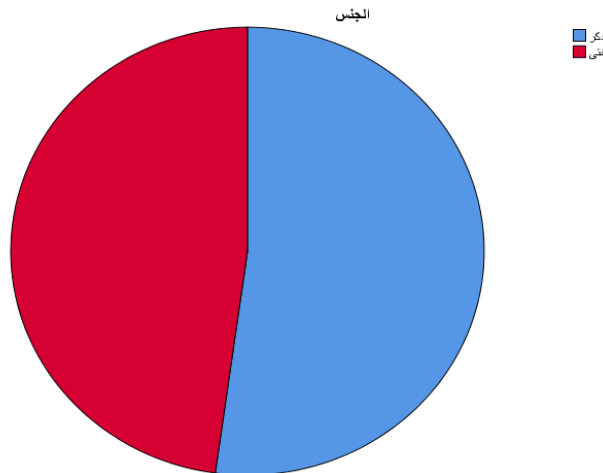
1- توزيع العينة حسب الجنس:

الجدول رقم 8: توزيع العينة حسب الجنس

النسبة	التكرار	البيانات	
		الجنس	
52,2%	24	ذكر	
47,8%	22	أنثى	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

الشكل رقم 7: توزيع العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 25

من خلال الجدول أعلاه، وبالنظر إلى تكرارات العينة البالغ عددها 46 فرداً، نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير الجنس بعدد 24 فرد بنسبة 52,2% لصالح فئة الذكور، وهي أكبر من نسبة الإناث حيث بلغت 47,8% من إجمالي أفراد العينة أي بـ: 22 فرداً.

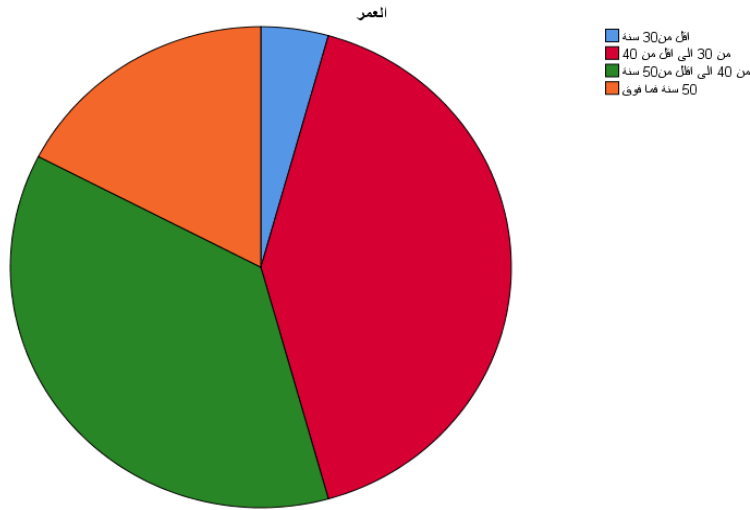
2- توزيع العينة حسب العمر:

الجدول رقم 9: توزيع العينة حسب العمر

النسبة	التكرار	البيانات	العمر
4,3%	2	أقل من 30 سنة	
41,3%	19	من 30 الى أقل من 40 سنة	
37%	17	من 40 الى أقل من 50 سنة	
17,4%	8	50 سنة فما فوق	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

الشكل رقم 8: توزيع العينة حسب العمر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 25

من خلال الجدول أعلاه، وبالنظر إلى تكرارات العينة البالغ عددها 46 فردا، نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير العمر بفردين 2 أقل من 30 سنة بنسبة 4,3%، و 19 فردا من 30 إلى أقل من 40 سنة بنسبة 41,3% من إجمالي أفراد عينة الدراسة، و 17 فردا من 40 إلى أقل من 50 سنة بنسبة 37% و 8 أفراد أكثر من 50 سنة بنسبة 17,4% وما نستنتجه هنا أن معظم المستجوبين ينتمون إلى فئة الشباب وباقي الفئات بنسب أقل.

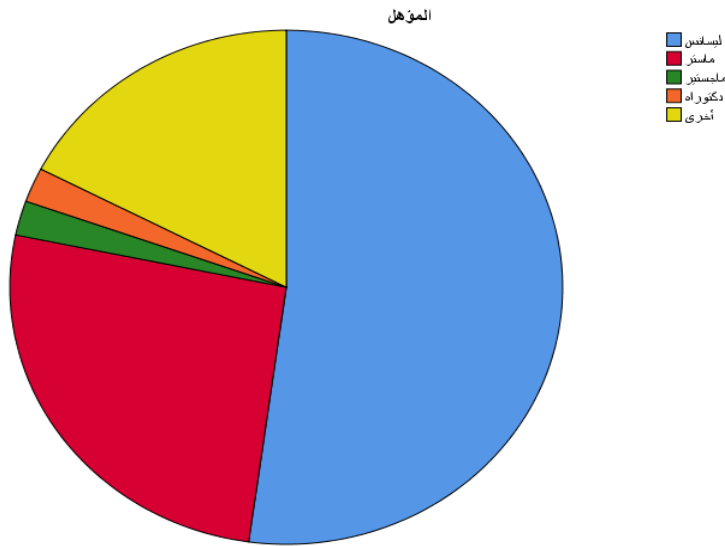
3- توزيع العينة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم 10: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

البيانات	التكرار	النسبة	
المؤهل العلمي	ليسانس	24	52,2%
	ماستر	12	26,1%
	ماجستير	1	2,2%
	دكتوراه	1	2,2%
	أخرى	8	17,4%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

الشكل رقم 9: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 25

تتكون العينة المدروسة من 46 فردا تتباين فيها مستوياتهم (مؤهلاتهم العلمية) من شخص إلى آخر، حيث يمثل مستوى ليسانس نسبة 52,2% ، نسبة الماستر 26,1%، نسبة الماجستير 2,2%، نسبة الدكتوراه 2,2%، نسبة المؤهلات الأخرى 17,4% من العينة ككل.

من خلال الجدول السابق نجد أن المؤهل العلمي الغالب على هذه الدراسة هو ليسانس بنسبة 52,2%، كما

هو مبين في الشكل أعلاه وهذا يعود إلى الكفاءات المطلوبة عند التوظيف بعينة الدراسة، الذي يتطلب مجهودات كبيرة في متابعة تصريحات وتسديدات مجتمع الدراسة ومختلف العمليات الجبائية الأخرى.

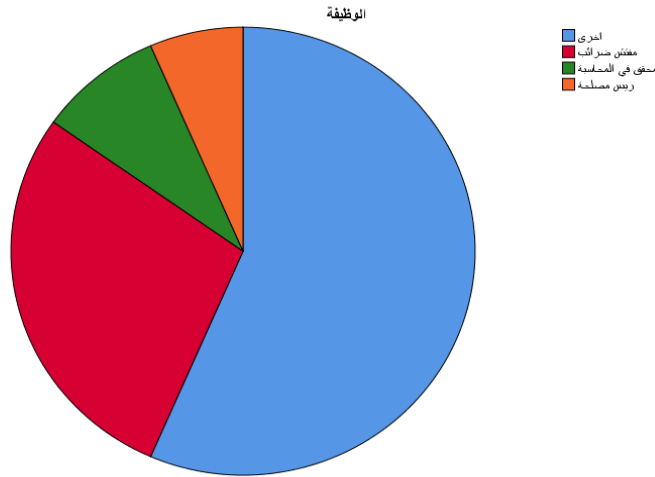
4- توزيع العينة حسب الوظيفة:

الجدول رقم 11: توزيع العينة حسب الوظيفة

النسبة	التكرار	البيانات	الوظيفة (المنصب)
56,5 %	26	أخرى	
28,3 %	13	مفتش ضرائب	
8,7 %	4	محقق في المحاسبة	
6,5 %	3	رئيس مصلحة	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

الشكل رقم 10: توزيع العينة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 25

توزعت عينة الدراسة إلى أربعة فئات حسب الوظيفة حيث كانت النتائج كالتالي: 13 فردا يشغلون منصب مفتش في الضرائب أي بنسبة 28,3%، 26 فرد يشغلون مناصب أخرى بنسبة 56,5%، 4 أفراد محققون في المحاسبة بنسبة 8,7%، وفي الأخير 3 أفرادهم رؤساء مصالح بنسبة 6,5%.

من خلال الجدول السابق نجد أن التخصص الغالب على هذه الدراسة هي التخصصات الأخرى بنسبة 56,5 %، كما هو مبين في الشكل أعلاه وهذا يعود إلى ثراء العينة بمختلف التخصصات المتنوعة للموظفين، وذلك راجع إلى فتح المجال لجميع الموظفين والتنوع المطلوب لمتابعة جميع المعاملات.

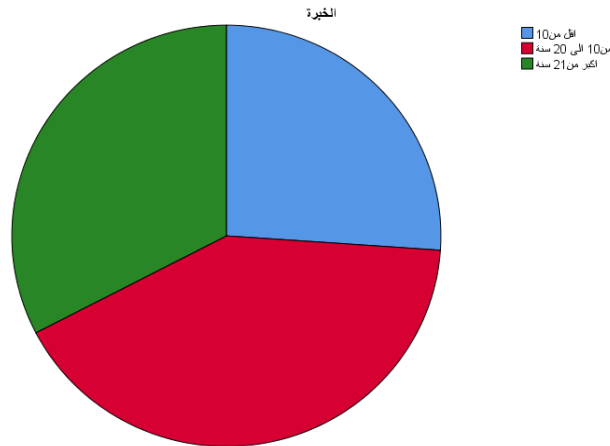
5- توزيع العينة حسب الخبرة المهنية:

الجدول رقم 12: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

النسبة	التكرار	البيانات	
26,1 %	12	أقل من 10 سنوات	الخبرة المهنية
41,3 %	19	من 11 إلى 20 سنة	
32,6 %	15	أكثر من 21 سنة	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

الشكل رقم 11: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. 25

توزعت عينة الدراسة حسب ثلاثة فئات للخبرة المهنية، 12 فردا ذوي خبرة (أقل من 10 سنوات) أي بنسبة 26,1 %، ثم تليها فئة الموظفين ذوي الخبرة (من 11 إلى 20 سنة) بـ: 19 فردا بنسبة 41,3 %، وتليها الفئة الأخيرة (أكثر من 21 سنة) بـ: 15 فردا بنسبة 32,6 %.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة الأكبر للخبرة المهنية مست الفئة (من 11 إلى 20 سنة)، وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة لديهم خبرة كبيرة في المجال وبكل إتقان وكفاءة.

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة

لقد تم إيجاد النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي، من أجل معرفة تكرار فئات متغير ما، وهذا من أجل وصف عينة الدراسة وكل عبارة من عبارات استبيان الدراسة.

1- اختبار الفرضية الأولى:

عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول من الاستبيان الموجه للأفراد والمتعلق بتطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية (مركز الضرائب لولاية برج بوعريج).

تنص هذه الفرضية على مدى تطبيق الرقمنة في الإدارة الضريبية بالمؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم 13: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
المحور الأول: تطبيق الرقمنة في الإدارة الضريبية				
01	تتوفر كل الوسائل الالكترونية للطرفين (المكلف والإدارة) للتواصل الفعال.	3.0870	1.18932	موافقة متوسطة
02	تم تغيير وتعديل التشريعات القانونية الضريبية بما يتماشى مع التحول الرقمي.	3.4783	1.11034	موافقة عالية
03	تهدف الرقمنة إلى تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز الأعمال.	4.2609	0.64755	موافقة عالية جدا
04	تساهم الرقمنة في زيادة مهارات وكفاءة الموظفين لأداء وظائفهم.	4.1522	0.89362	موافقة عالية
05	تمكن الرقمنة في الإدارة الجبائية من سهولة الحصول على الخدمات وتسوية الوضعيات.	4.1957	0.74891	موافقة عالية
06	تساهم الرقمنة في التوثيق والأرشفة الالكترونية.	4.0870	0.78390	موافقة عالية
07	تضمن الرقمنة سرية المعلومات الشخصية للمتعامل الضريبي.	4.1522	0.66558	موافقة عالية
08	العنصر البشري المؤهل يمثل الركيزة الأساسية في تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية.	4.4565	0.54596	موافقة عالية جدا
09	يوجد تواصل بين الموظفين بالإدارة من خلال الشبكة الداخلية الانترنت.	2.8261	1.21663	موافقة متوسطة

10	هناك رضا من الموظفين بالمعاملات الجبائية الالكترونية والعمل بها.	3.0000	1.05409	موافقة متوسطة
11	تطبيق الرقمنة يحسن مستوى فعالية الإدارة الجبائية.	4.2609	0.77272	موافقة عالية جدا
12	توفر الإدارة دورات تدريبية تكوينية للموظفين من أجل استخدام الأمثل للبرامج.	2.7826	1.19095	موافقة متوسطة
13	تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية نقلها من طابع تقليدي إلى إدارة فائقة السرعة.	3.8478	0.91815	موافقة عالية
14	معقولة أسعار وسائل الرقمية لتوسيع نطاق الاستعمال والإتاحة وتنفيذ المشروع بشكله الصحيح.	2.9783	0.74503	موافقة متوسطة
15	توفر الأمن الالكتروني لجميع وثائق النظام الجبائي لحمايتها من الضياع الأرشيفي ولخطورتها.	3.6304	0.99685	موافقة عالية
16	الوصول إلى التصريح والدفع الالكتروني وتعميمهما يسهل عمل كل من الإدارة والمكلف.	4.1522	0.72930	موافقة عالية جدا
17	موقع المديرية العامة للضرائب مصمم الكترونيا بشكل جيد.	3.3696	0.90330	موافقة عالية
18	يستطع المكلف من تحميل نماذج الوثائق القانونية والتصريحات الجبائية عن بعد بكل سهولة.	4.0000	0.81650	موافقة عالية
19	يتميز الموقع الالكتروني جبائتك بالسهولة والسرعة في الولوج إليه.	3.2174	1.05226	موافقة متوسطة
المجموع		3.6808	0.4876	موافقة عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v25

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه بالنسبة للعبارة رقم 08 احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى العينة بمتوسط حسابي 4.45، حيث وافق المستجوبون بنسبة عالية جدا، وهذا لتوفر العنصر البشري المؤهل لتطبيق الرقمنة. تأتي العبارات: (03، 11، 16) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي تراوح بين (4,15 – 4,26) بدرجة موافقة عالية جدا، وهذا راجع لتوفر السرعة المطلوبة في إنجاز الأعمال، كما أن الرقمنة تحسن من مستوى الفعالية الجبائية، كما أن التصريح والدفع الالكتروني وتعميمهما يسهل عمل كل من الإدارة والمكلف. أما العبارات (02، 04، 05، 06، 07، 13، 15) فتأتي في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي تراوح بين (3,47 – 4,19) بدرجة موافقة عالية، وذلك كون الرقمنة تضمن سرية المعلومات الشخصية، السهولة والسرعة في تقديم الخدمات، ووجود تعديلات تشريعية تتماشى مع التحول الرقمي.

2- اختبار الفرضية الثانية:

عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني من الاستبيان الموجه للأفراد، والمتعلق بتطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية (مركز الضرائب لولاية برج بوعرييج).

نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني

الجدول رقم 14: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
المحور الثاني: الحصيلة الضريبية				
01	الرقمنة تمكن الإدارة بتحسين فعاليتها وتحصيلاتها الجبائية وتحسين علاقتها بالمكلفين بالضريبة.	4.0870	0.69366	موافقة عالية
02	يعتبر نظام تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد أداة فعالة للتحصيل الجبائي.	3.9783	0.82970	موافقة عالية
03	العمل بالنظام الجبائي الإلكتروني يحد من مشاكل التهرب الضريبي	3.4130	1.08681	موافقة عالية
04	العوائد الجبائية الإلكترونية باستخدام الأنظمة الإلكترونية أفضل من استخدام الأنظمة التقليدية.	3.6087	0.90623	موافقة عالية
05	يساهم الفحص الضريبي الإلكتروني في تحسين التصريحات الجبائية الإلكترونية، وضمان الشفافية والدقة في مخرجات العمل الجبائي.	3.8478	0.78789	موافقة عالية
06	تعد الرقمنة ضرورة ملحة لترقية الإدارة الضريبية.	4.3478	0.64005	موافقة عالية جدا
07	السيطرة على التحصيل والوفاء بالالتزامات في الوقت المناسب.	3.8043	0.93380	موافقة عالية
08	توسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الإلكترونية.	3.6522	0.84898	موافقة عالية
09	ساهمت الرقمنة في زيادة الحصيلة الضريبية.	3.2826	0.93483	موافقة متوسطة
10	تحسين الخدمات وتسهيلها بالنسبة للمكلفين.	3.8261	0.79734	موافقة عالية
11	مساعدة الإدارة للحصول على كم هائل من المعلومات عن المكلفين بالضريبة.	3.6304	0.87835	موافقة عالية
12	توفير الشروط المثلى لعمل أعوان الإدارة الجبائية وتحفيزهم على رفع من مستويات التحصيل، وفقا للمعايير الدولية، والتجارب الناجحة عبر العالم.	3.1087	1.05889	موافقة متوسطة

13	تقديم الحوافز المادية لأعوان الإدارة الجبائية تساهم في رفع الحصيلة الضريبية.	3.8913	1.28631	موافقة عالية
المجموع		3.7291	0.5455	موافقة عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 25

بالنسبة للعبارة رقم 06 احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى العينة بمتوسط حسابي 4.34، كون الرقمنة ضرورة ملحة لتحسين التحصيل الضريبي.

تأتي العبارات: (01، 02، 03، 04، 05، 07، 08، 10، 11، 13) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي تراوح بين (3,41 – 4,08) بدرجة موافقة عالية وهذا كون الرقمنة توفر الخدمات الالكترونية وتحد من التهرب الضريبي الذي بدوره يساهم في زيادة الحصيلة الجبائية.

أما العبارات (09، 12) فتأتي في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي تراوح بين (3,10 – 3,28) بدرجة موافقة متوسطة وذلك بسبب محدودية الشروط الملائمة للعمل بالنظام الرقمي في الإدارة الجبائية.

3- اختبار الفرضية الثالثة:

من خلال هذا العنصر يتم اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة والتحصيل الضريبي، بالمؤسسة محل الدراسة، واختبار صحة الفرضية نعتمد على الانحدار البسيط بعد إثبات وجود علاقة بين المتغيرين، حيث يتمثل المتغير المستقل في الرقمنة، أما المتغير التابع فهو التحصيل الضريبي، في بادئ الأمر نقوم باختبار القدرة التفسيرية للنموذج، ومن ثم معالجة الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 15: نتائج تحليل الانحدار البسيط لعلاقة أثر الرقمنة على التحصيل الضريبي

البيان	قيمة R	قيمة R ²	معامل الانحدار	الثابت	مستوى الدلالة sig
التحصيل الضريبي	0.633	0,40	0,708	1.124	0.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات «SPSS 25».

من خلال بيانات الجدول يظهر أن قيمة معامل الارتباط (R) التي تقيس قوة العلاقة بين بعد المتغير التابع والمتغير المستقل هي 63.3%. أي درجة ارتباط قوية وطرديّة، كما أن قيمة معامل التحديد (R²) هي 40%،

أي أن المتغير المستقل مسؤول عن 40% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والنسبة المتبقية يفسرها عوامل أخرى، عند مستوى الدلالة (sig= 0.00)، وهذه القيمة أقل من 0.05 مما يبين وجود أثر دال إحصائياً للرقمنة على التحصيل الضريبي بالمؤسسة محل الدراسة.

ومنه تقبل الفرضية التي تنص وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة والتحصيل الضريبي بالمؤسسة محل الدراسة.

ومنه ويمكن استخراج النموذج المقدر لهذه العلاقة كمايلي:

$$Y=0.708 x + 1.124$$

خلاصة:

اعتمادا على نتائج الدراسة المستخلصة من آراء الموظفين على مستوى مركز الضرائب، فإن قطاع الضرائب يولي أهمية كبيرة للرقمنة كونها دعامة أساسية لترقية بالقطاع والنهوض به، حيث تلعب دورا أساسيا في زيادة الحصيلة الجبائية، من خلال التصدي لكل أشكال الغش والتهرب الضريبي، عن طريق استخدام الأنظمة الالكترونية في العمل الضريبي.

وحسب آراء العينة، ساهمت رقمنة الإدارة الجبائية في نقلها من طابع تقليدي إلى إدارة فائقة السرعة، حيث تمكنها من تسهيل الحصول على الخدمات وتسوية الوضعيات، وتضمن سرية المعلومات الشخصية للمتعامل الضريبي، وتحقق السرعة المطلوبة لإنجاز الأعمال، وهذا بتوفر عنصر بشري مؤهل وذو كفاءة. وعموما هناك إجماع من طرف أفراد العينة على أن تطبيق الرقمنة له انعكاس كبير على تحسين الإيرادات الجبائية، رغم محدودية تطبيقها في المؤسسات الضريبية.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع تأثير رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي، يمكن القول بأن الرقمنة كأسلوب حديث، يهدف إلى تطوير وترقية الإدارة، أصبح ضرورة ملحة من أجل تسهيل وتبسيط مختلف عمليات قطاع الضرائب، بالنسبة للعامل من جهة والمكلف من جهة أخرى، وبشكل عام النهوض بهذا القطاع الحساس وترقية إيراداته التي تلعب دورا هاما في تزويد الخزينة العمومية بالموارد الضرورية، وهذا تماشيا مع متطلبات العصرنة والتحولات المالية والاقتصادية التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة.

وقد أبرزت هذه الدراسة الدور الذي يلعبه استخدام التكنولوجيا والرقمنة في الإدارة الجبائية لتطوير وتحسين الحصيلة الجبائية، وهذا من خلال التطرق للجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في رقمنة الإدارة الجبائية كمشروع وأسلوب حديث، والتحصيل الضريبي كهدف أساسي لها، وتناولنا في الجزء التطبيقي دراسة حالة مركز الضرائب لولاية برج بوعرييج، والتطرق إلى البوابة الإلكترونية جبايتك الذي سعت من خلالها المديرية العامة للضرائب إلى عصرنه القطاع الضريبي، وفي الأخير دعمنا هذه الدراسة باستمارة استبيان لدراسة واقع التحصيل الجبائي في ظل الرقمنة.

1- نتائج الدراسة:

استخلصنا من دراستنا لموضوع الرقمنة ما يلي:

- سهولة وبساطة استخدام رقمنة النظام الجبائي ساعدت على تسهيل التعاملات بين الطرفين للوصول إلى الأهداف بسرعة؛
- تولي الحكومات أهمية بالغة لرقمنة الإدارة الجبائية كونها آلية فعالة لجمع الأموال وإنفاقها؛
- تعتمد الدولة على الضرائب كأهم مصدر للإيرادات العامة لتحقيق أهدافها السياسية والمالية؛
- تحد الرقمنة بشكل كبير من الغش والتهرب الضريبي؛
- تساعد التصريح الإلكتروني على توفير الجهد والوقت وتخفيض التكاليف، وبالتالي التقليل من معاناة المكلفين؛
- تساعد الرقمنة على معالجة المزيد المعلومات المتعلقة بأنشطة المكلفين بالضريبة؛
- سهولة وبساطة استخدام رقمنة النظام الجبائي سهلت في التعاملات بين الطرفين للوصول إلى الأهداف بسرعة؛

- تحقق رقمنة النظام الجبائي العدالة وتقضي على البيروقراطية؛
- لجوء المشرع الجزائري إلى تطبيق الإدارة الالكترونية دون سن قانون خاص بها، يوضحها من مختلف الزوايا؛
- غياب البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- غياب توسيع التعامل بالتصريحات الالكترونية.

2- اختبار صحة الفرضيات:

انطلاقا من الدراسة النظرية للموضوع توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى النقاط التالية:

- الفرضية الأولى: تنص على "تستخدم الإدارة الضريبية الرقمنة في مختلف تعاملاتها، لكنها ليس لديها الوسائل الكافية لذلك" تم قبولها باعتبار أن الإدارة الجبائية تستخدم التدابير الالكترونية بشكل محدود لأسباب عديدة أهمها عدم وجود قانون خاص بالإدارة الالكترونية يسعى لتعريفها وتوضيحها، وكذا غياب البنية التحتية الخاصة بها؛
- الفرضية الثانية: "تساهم الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي" تم قبولها، حيث أن الرقمنة تساعد على محاربة الغش والتهرب الضريبي بمختلف أشكاله؛
- الفرضية الثالثة: "اعتماد الرقمنة في الإدارة الجبائية أدى إلى زيادة التحصيل الضريبي" الرقمنة تساهم إلى حد كبير في زيادة الحصيلة الضريبية وهذا بالصرامة والشفافية في ظل نظام جبائي عادل ونزيه.

3- التوصيات:

- ضرورة الاهتمام أكثر برقمنة النظام الجبائي وتوجيهها نحو مسارها الصحيح؛
- يجب توفير كل متطلبات رقمنة النظام الجبائي وذلك من أجل العمل على مستوى كفى أكبر والوصول إلى الأهداف أسرع؛
- الاقتداء بتجارب الدول الرائدة في مجال رقمنة المالية العامة، وإسقاطها على الواقع الاقتصادي الجزائري؛
- تفعيل وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- على السلطات أن توجه اهتمامها إلى متابعة المتطهرين بدل فرض ضرائب إضافية على المتعاملين الاقتصاديين الفاعلين؛

- تفعيل الأمن القانوني الذي يمنع اختراق البيانات المتعلقة بالإدارة الضريبية، ووضع نظام لمحاربة جميع أشكال الجريمة الالكترونية؛
- توسيع نظام التصريح الالكتروني ليشمل جميع فئات وأصناف المكلفين بالضريبة؛
- إدخال تقنيات خدماتية جديدة لدفعي الضرائب كتقنية الخدمة الذاتية عبر الانترنت؛
- لا بد أن يخضع أي نشاط تجاري أو خدماتي للضريبة حتى لو كانت عبر الانترنت من خلال التسجيل لدى مصالح الضرائب، لتجنب الوقوع في تهرب ضريبي؛
- تعزيز ثقة المواطن ونشر ثقافة استخدام الانترنت لتسهيل الحياة اليومية للمواطن بشكل عام

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

1. شعباني لطفي، جباية المؤسسة دروس مع اسئلة وتمارين محلولة، متيعة للمطبوعات الجزائر.
2. صالح بزة، أمينة بن خزناسي، جباية المؤسسة دروس وتمارين محلولة، دار الباحث الطبعة الاولى ، 2020 .
3. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2006.

1- الكتب باللغة الفرنسية

1. Pierre beltrame ,lafiscalite en France, Hachette supérieur , 5eme édition , année 1997.

2- المذكرات الأكاديمية

1. رنا أديب منذر، مفهوم الضريبة (تعريفها وأشكالها)، قسم الإدارة الهندسية والإنشاء، كلية الهندسة المدنية، جامعة دمشق، 2005-2006.
2. سهيلة مهري، المكتبة الرقمية في الجزائر سهيلة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاجتماعية، 2006 .
3. صالح لبعير، أثر التوجه نحو الرقمنة وفعاليتها على الاتصال داخل المؤسسة، جامعة مُجَّد بوضياف المسيلة، سنة 2020.
4. عساسي مريم، عدوكة الزهرة، رقمنة النظم الجبائي في الحد من أشكال التهرب الضريبي، جامعة مُجَّد خيضر بسكرة 2020/2021.
5. مروة زحاف ، دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي، جامعة الجزائر، سنة 2020.

3- المقالات باللغة العربية

1. أحمد بساس، مُجَّد دوة، أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية، مجلة القانون العقاري العدد 15 سنة 2021.
2. الجيلالي بن عبو، د قورار يأسماء، التوجه نحو الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير الخدمة العمومية، جامعة معسكر، الجزائر، سنة 2020.

3. حمزة كحال، ضغط ضريبي في الجزائر وتهرب يرهق الخزينة، موقع جريدة العربي الجديد، تاريخ النشر 14_أوت_2019 تاريخ الاطلاع 20 أفريل 2022.
4. عبد الباري درة وآخرون، الإدارة الحديثة المفاهيم والعمليات، جامعة الإسراء، عمان، الأردن، سنة 1994.
5. فاروق سخنون، مُجدّ لعربية، دور العصرية في تفعيل أداء الإدارة الضريبية وتحسين الإلتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، جامعة سطيف.
6. مُجدّ بودالي، مركز جامعي تندوف، بوشنب موسى ، جامعة بومرداس رقمنة الادارة كاسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر.
7. محي الدين محمود عمر، بوزيان فيصل، عصرية الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين، محبر الإقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تسمسنت، الجزائر، سنة 2021.
8. نصيرة يحياوي، تنظيم عملية التحصيل في الجزائر <https://www.asjp.cerist.dz>.

4- المقالات باللغة الأجنبية :

1. Bloomberg, Jason, Digitization, Digitalization, And Digital Transformation: Confuse Them At Your Peril, 2018.
2. Exela technologie, Matt Tarpey, A Brief History of Digitization, 2020
3. Shekar Bandi, Malikaarjun, Angadi & J, shivarama, 2017.

5- المجلات :

1. بارش عيسى، بليمان يمينة، التحصيل الجبائي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، عدد 3، سبتمبر 2021
2. بن عزوق منيرة، مسقم مريم، دور الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 5، السنة 2020.
3. سامح زينهم وعبد الجواد، خدمات معلومات البرامج الوكيلية الذكية، بوابة المكتبات، سنة 2006.

6- مواقع الانترنت

1. <https://almerja.com/reading.php?idm>
2. <https://www.mf.gov.dz>
3. <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz>
4. <https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc2016-2018ed2021-ara.pdf>
5. البوابة الجزائرية لإتشاء المؤسسات، الموقع الالكتروني، اطلع عليه يوم 2020/04/24
<http://www.jecremonentreprise.dz>
6. موقع، الوسط، يومية وطنية شاملة، بطاقة وطنية لمرتكي أعمال الغش والمخالفات الخطيرة، تاريخ النشر 4 أكتوبر 2020، اطلع عليه 2022/04/24
7. نسرين فوزي اللواتي، بوابة الأهرام، التحول الرقمي لمنظومة الضرائب.. خارطة طريق الاقتصاد المستدام، تاريخ النشر 14 أبريل 2021، الساعة 14:32، تاريخ الاطلاع 12 ماي 2022

7- الجرائد:

1. الجريدة الرسمية رقم 42 ، بتاريخ 27 يوليو 2008.
2. الجريدة الرسمية رقم 77، بتاريخ 29 ديسمبر 2016 .
3. الجريدة الرسمية رقم 83 ، بتاريخ 31 ديسمبر 2020.

الملاحق

ملحق رقم 3: الاستبيان.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسعدنا أن نقدم الى سيادتكم المحترمة بهذا الاستبيان، وذلك بهدف الحصول على بعض البيانات والمعلومات المتعلقة باستكمال الجانب الميداني لبحث يندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، بعنوان: "رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الجبائي" لذا نرجو التكرم بتخصص جزء من وقتكم الثمين، لتعبئة الاستمارة المرفقة مع مراعاة الدقة في الإجابة عن الأسئلة المطروحة، والذي يكون له عظيم الأثر والفائدة في الوصول الى نتائج أكثر دقة، كونها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، ونشكر لكم تعاونكم وحسن استجابتكم.

تقبلوا فائق الاحترام

الأستاذ المشرف:

الطالبتين:

بزة صالح

○ مناصرية سميرة

○ زييري جهيدة

الموسم الجامعي 2022/2021

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

1. الجنس:

ذكر أنثى

2. العمر:

أقل من 30 سنة من 30 إلى أقل من 40 سنة
 من 40 إلى أقل من 50 سنة 50 سنة فما فوق

3. المؤهل العلمي:

ماجستير ماجستير دكتوراه
 أخرى ليسانس

4. الوظيفة (المنصب):

مفتش ضرائب محقق في المحاسبة
 رئيس مصلحة أخرى

5. الخبرة المهنية:

أقل من 10 سنوات من 10 إلى 20 سنة أكثر من 21 سنة

الجزء الثاني: محاور الاستبيان

الرقم	العبارة	الإجابات			
		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق
المحور الأول: تطبيق الرقمنة في الإدارة الضريبية					
01	تتوفر كل الوسائل الالكترونية للطرفين (المكلف والإدارة) للتواصل الفعال.				
02	تم تغيير وتعديل التشريعات القانونية الضريبية بما يتماشى مع التحول الرقمي.				
03	تهدف الرقمنة إلى تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز الأعمال.				
04	تساهم الرقمنة في زيادة مهارات وكفاءة الموظفين لأداء وظائفهم.				
05	تمكن الرقمنة في الإدارة الجبائية من سهولة الحصول على الخدمات وتسوية الوضعيات.				
06	تساهم الرقمنة في التوثيق والأرشفة الالكترونية.				
07	تضمن الرقمنة سرية المعلومات الشخصية للمتعامل الضريبي.				
08	العنصر البشري المؤهل يمثل الركيزة الأساسية في تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية.				
09	يوجد تواصل بين الموظفين بالإدارة من خلال الشبكة الداخلية الانترنت.				
10	هناك رضا من الموظفين بالمعاملات الجبائية الالكترونية والعمل بها.				
11	تطبيق الرقمنة يحسن مستوى فعالية الإدارة الجبائية.				
12	توفر الإدارة دورات تدريبية تكوينية للموظفين من أجل استخدام الأمثل للبرامج.				
13	تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية تنقلها من طابع تقليدي إلى إدارة فائقة السرعة.				
14	معقولة أسعار وسائل الرقمية لتوسيع نطاق الاستعمال والإتاحة وتنفيذ المشروع بشكله الصحيح.				
15	توفر الأمن الالكتروني لجميع وثائق النظام الجبائي لحمايتها من الضياع الأرشيفي ولخطورتها.				
16	الوصول إلى التصريح والدفع الالكتروني وتعميمهما يسهل عمل كل من الإدارة				

					والمكلف.
					17 موقع المديرية العامة للضرائب مصمم الكترونيا بشكل جيد.
					18 يستطع المكلف من تحميل نماذج الوثائق القانونية والتصريحات الجبائية عن بعد بكل سهولة.
					19 يتميز الموقع الالكتروني جبائتك بالسهولة والسرعة في الولوج إليه.
المحور الثاني: الحصيلة الضريبية					
					01 الرقمنة تمكن الإدارة بتحسين فعاليتها وتحصيلاتها الجبائية وتحسين علاقتها بالمكلفين بالضريبة.
					02 يعتبر نظام تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد أداة فعالة للحصول الجبائي.
					03 العمل بالنظام الجبائي الالكتروني يحد من مشاكل التهرب الضريبي .
					04 العوائد الجبائية الالكترونية باستخدام الأنظمة الالكترونية أفضل من استخدام الأنظمة التقليدية.
					05 يساهم الفحص الضريبي الالكتروني في تحسين التصريحات الجبائية الالكترونية، وضمان الشفافية والدقة في مخرجات العمل الجبائي.
					06 تعد الرقمنة ضرورة ملحة لترقية الإدارة الضريبية.
					07 السيطرة على التحصيل والوفاء بالالتزامات في الوقت المناسب.
					08 توسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الالكترونية.
					09 ساهمت الرقمنة في زيادة الحصيلة الضريبية.
					10 تحسين الخدمات وتسهيلها بالنسبة للمكلفين.
					11 مساعدة الإدارة للحصول على كم هائل من المعلومات عن المكلفين بالضريبة.
					12 توفير الشروط المثلى لعمل أعوان الإدارة الجبائية وتحفيزهم على رفع من مستويات التحصيل، وفقا للمعايير الدولية، والتجارب الناجحة عبر العالم.
					13 تقديم الحوافر المادية لأعوان الإدارة الجبائية تساهم في رفع الحصيلة الضريبية.

ملحق رقم 4: مخرجات معالجة البيانات المجمعة عن طريق الاسبيان باستعمال برنامج SPSS

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.860	19

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
P01Q01	66.8478	74.132	.503	.852
P01Q02	66.4565	77.854	.345	.859
P01Q03	65.6739	79.780	.488	.853
P01Q04	65.7826	77.241	.497	.852
P01Q05	65.7391	77.086	.623	.848
P01Q06	65.8478	77.599	.552	.850
P01Q07	65.7826	80.885	.377	.856
P01Q08	65.4783	79.988	.569	.852
P01Q09	67.1087	74.943	.447	.855
P01Q10	66.9348	74.240	.577	.848
P01Q11	65.6739	77.025	.606	.848
P01Q12	67.1522	73.910	.513	.851
P01Q13	66.0870	76.526	.527	.850
P01Q14	66.9565	83.287	.147	.864
P01Q15	66.3043	74.439	.605	.847
P01Q16	65.7826	78.529	.524	.852
P01Q17	66.5652	77.585	.468	.853
P01Q18	65.9348	80.773	.300	.859
P01Q19	66.7174	79.363	.286	.861

		N	%
Observations	Valide	46	100.0
	Exclue ^a	0	.0
	Total	46	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.850	13

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
P02Q01	44.3913	44.821	.538	.838
P02Q02	44.5000	43.367	.571	.835
P02Q03	45.0652	41.618	.535	.837
P02Q04	44.8696	42.205	.618	.832
P02Q05	44.6304	43.038	.642	.832
P02Q06	44.1304	44.338	.651	.834
P02Q07	44.6739	42.225	.594	.833
P02Q08	44.8261	46.502	.266	.853
P02Q09	45.1957	41.850	.626	.831
P02Q10	44.6522	44.410	.494	.840
P02Q11	44.8478	42.176	.644	.830
P02Q12	45.3696	43.216	.428	.845
P02Q13	44.5870	44.381	.249	.865

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
P01Q01	46	1.00	5.00	3.0870	1.18932
P01Q02	46	1.00	5.00	3.4783	1.11034
P01Q03	46	2.00	5.00	4.2609	.64755
P01Q04	46	2.00	5.00	4.1522	.89362
P01Q05	46	2.00	5.00	4.1957	.74891
P01Q06	46	2.00	5.00	4.0870	.78390
P01Q07	46	2.00	5.00	4.1522	.66558
P01Q08	46	3.00	5.00	4.4565	.54596
P01Q09	46	1.00	5.00	2.8261	1.21663
P01Q10	46	1.00	5.00	3.0000	1.05409
P01Q11	46	2.00	5.00	4.2609	.77272
P01Q12	46	1.00	5.00	2.7826	1.19095
P01Q13	46	2.00	5.00	3.8478	.91815
P01Q14	46	2.00	4.00	2.9783	.74503
P01Q15	46	2.00	5.00	3.6304	.99685
P01Q16	46	2.00	5.00	4.1522	.72930
P01Q17	46	1.00	5.00	3.3696	.90330
P01Q18	46	2.00	5.00	4.0000	.81650
P01Q19	46	1.00	5.00	3.2174	1.05226
N valide (liste)	46				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
P02Q01	46	2.00	5.00	4.0870	.69366
P02Q02	46	2.00	5.00	3.9783	.82970
P02Q03	46	1.00	5.00	3.4130	1.08681
P02Q04	46	2.00	5.00	3.6087	.90623
P02Q05	46	2.00	5.00	3.8478	.78789
P02Q06	46	2.00	5.00	4.3478	.64005
P02Q07	46	2.00	5.00	3.8043	.93380
P02Q08	46	1.00	5.00	3.6522	.84898
P02Q09	46	2.00	5.00	3.2826	.93483
P02Q10	46	2.00	5.00	3.8261	.79734
P02Q11	46	2.00	5.00	3.6304	.87835
P02Q12	46	1.00	5.00	3.1087	1.05889
P02Q13	46	1.00	5.00	3.8913	1.28631
N valide (liste)	46				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
P01	46	2.68	4.79	3.6808	.48763
P02	46	2.31	4.92	3.7291	.54556
N valide (liste)	46				

Corrélations

		P01	P02
P01	Corrélation de Pearson	1	.633**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N	46	46
P02	Corrélation de Pearson	.633**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N	46	46

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.633 ^a	.400	.387	.42731

a. Prédicteurs : (Constante), P01

ANOVA^a

	Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	5.359	1	5.359	29.350	.000 ^b
	de Student	8.034	44	.183		
	Total	13.393	45			

a. Variable dépendante : P02

b. Prédicteurs : (Constante), P01

Coefficients^a

	Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	1.124	.485		2.318	.025
	P01	.708	.131	.633	5.418	.000

a. Variable dépendante : P02